



جامعة الأزهر
كلية أصول الدين
والدعوة الإسلامية بالمنوفية

**من رُمي بالوقف في القرآن من المحدثين
وأثر ذلك على مروياتهم
"دراسة نظرية"**

تأليف الدكتور

ناصر أبو عامر عبد السلام عبد الفتاح

الأستاذ المشارك في جامعتي الأزهر وطيبة بالمدينة المنورة

من رُمي بالوقف في القرآن من المحدثين "وأثر ذلك على مروياتهم" "دراسة نظرية"

تأليف الدكتور

ناصر أبو عامر عبد السلام عبد الفتاح

قسم الحديث وعلومه، كلية أصول الدين بالمنوفية، جامعة الأزهر، مصر
والأستاذ المشارك في جامعتي الأزهر وطيبة بالمدينة المنورة

البريد الإلكتروني: Nfattah@taibahu.edu.sa
dr.naser1974@gmail.com

ملخص البحث:

يهدف هذا البحث إلى رفع الإشكال الوارد عن هؤلاء الرواة الذين رموا بالوقف في القرآن، والبالغ عددهم سبعة عشر راوياً، والذين لهم رواية في الكتب الستة، وغيرها، وبيان أثر ذلك على مروياتهم، من خلال جمع تراجمهم ودراساتها، ثم التوصل إلى نتيجة واضحة في الحكم على هؤلاء الرواة، وقد انتهى البحث إلى عدّة نتائج أهمها: أن البدعة: "كل أمر محدث في الدين، خالف الأصول، أو ناقض ما واطب عليه الرسول (ﷺ)، أو هدم مقاصد الشريعة"، وقد اختلفت العلماء في تقسيم البدعة، وأن ما ثبتت بدعته ثبتت حرمة، وما وصف بكونه بدعة ممدوحة، فليس بدعة من كل وجه على الحقيقة، بل هو بدعة من حيث اللغة، والواقف في القرآن من يقول: القرآن كلام الله ولا يزيد على ذلك، وتسمى بدعة الوقف في القرآن، وقد ظهرت في الدولة العباسية زمن المأمون، والواقفة على أقسام ثلاثة: الشكّك، والساكتون والجاهلون، وحكم هؤلاء إما أنهم مبتدعة، أو مرتدون، أو كفار، ثم إن توبة المرتد تكون بدخوله من الباب الذي خرج منه، فتوبة الواقفة بأن يعترفوا ظاهراً بأن القرآن كلام الله تعالى على

الحقيقة، مُحكم غير مخلوق، والرمي بالوقف في القرآن بدعة من البدع التي طعن المحدثون بها الرواة بسبب الاعتقاد، مثلها مثل الإرجاء، والتشيع، والرفض ...، وغير ذلك من البدع التي ابتلي بها جماعة من الرواة، وليس ذلك بمانع من قبول روايتهم، كما قرره الذهبي وابن حجر، لأن كل طائفة تدعي أن مخالفيها مبتدعة، وقد تبالغ فتكفر مخالفيها، والمعتمد أن الذي تُرد روايته من أنكر أمراً متواتراً من الشرع معلوماً من الدين بالضرورة، وهذا هو الحق الجدير بالاعتبار، والعبرة في الرواية بصدق الراوي وأمانته، وإتقان الحفظ، ثم يوصي البحث طلبة العلم بلزوم الشيوخ والأخذ عنهم مباشرة، مع قراءة المقدمات النفيسة لكتب السنة وشروحها، كمقدمة فتح الباري، وغيرهما من مقدمات الشروح المعتمدة، واستخراج ما فيها من الفوائد والنكت العلمية التي ينتفع بها المشتغلون بالسنة وعلومها.

الكلمات المفتاحية: الوقف - البدعة - المحدثون - الرواية.



The Notion of Createdness of the Holly Quran Ordeal, and the Scholar Perspectives. A Theoretical and Practical Study

Dr. Nassir Abu Amir,

College of Islamic Fundamental Studies, Department of Hadith Monufia
Governorate, Al-Azhar University, Egypt

Email: Nfattah@taibahu.edu.sa & dr.naser1974@gmail.com

Abstract:

This study aims to shed some light upon a major event happened during the ABBASSY PERIOD regarding the notion of Createdness of the Holly Quran (ordeale): Createdness refers to the Islamic doctrinal position that the Qur'an was created, rather than having always existed and thus being "uncreated". In the Muslim world the opposite point of view that the Quran is uncreated is the accepted stance among the majority Sunni Muslims and the Kharijites while minority sects Shia Twelvers and Zaydi believe the Quran is created.

The dispute over which was true became a significant point of contention in early Islam. The Islamic rationalist philosophical school known as the Mu'tazila held that if the Quran is God's word, logically God "must have preceded his own speech". The Qur'an, of course, expresses God's eternal will, but the work itself must have been created by Him at some point in time. Traditionists, on the other hand, held that numerous records of the words, actions, or approval of Muhammad (aḥādīth) support the contention that as God's speech, the Qur'an is an attribute of God and therefore "uncreated". That the question of the createdness of the Qur'an is, among other things, a hermeneutical issue is reflected in the variety of arguments and issues that associate with it whether the Qur'an or the traditions assert the Qur'an's createdness, what "created" means, and whether and how this affects the standing of these texts as authoritative and as a consequence, the status of those who study them. Where the Qur'an is understood as the word of God,

and the words and example of the Prophet transmitted through hadith also attain to divine significance, if the Qur'an cannot be taken to assert its own createdness, for the doctrine of createdness to be true the traditions would have to support it. Indeed, to admit the insufficiency of the hadith corpus to adjudicate what with the institution of the mihna becomes such a visible dispute would necessarily marginalize the authority of traditions. Thus it is not by accident that al-Ma'mun decides to administer the test on religious scholars.

The caliph al-Ma'mun issued the proclamation of the doctrine of the createdness of the Qur'an. The proclamation was followed by the institution of the Mihna six years later, approximately four months before his sudden death. The Mihna continued under his successors, al-Mu'tasim and al-Wathiq, before al-Mutawakkil abolished it. This particular doctrine was well known to be embraced by the Mu'tazilite school during this period. Mu'tazilites believed that good and evil were not always determined by revealed scripture or interpretation of scripture, but they were rational categories that could be established through unaided reason.

Traditional scholarship viewed the proclamation of doctrine and the Mihna where al-Ma'mun tested the beliefs of his subordinates as linked events, whereby the caliph exercised his religious authority in defining orthodoxy, and enforced his views upon others through his coercive powers as ruler. Al-Ma'mun's motivations for imposing his beliefs upon the members of his government (such as his judges, for the scope of the Mihna was not extended to examining the beliefs of the commoners in the manner of the European Inquisitions) were attributed to his Mu'tazilite intellectual tendencies, his sympathies towards Shi'ism, or a shrewd decision to consolidate his religious authority during a time where the 'ulama were starting to be seen as the true guardians of religious knowledge and the Prophet's traditions.

Key Words: Notion-Createdness– Ordeal - Scholar Perspectives.



المقابلة

الحمد لله رب العالمين، حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، اللهم صل وسلم وبارك عليه وعلى آله وصحبه وسلم.

وبعد،،

فقد عني المحدثون بالرواية، والمرويات من حيث القبول والرد، ووضعوا في ذلك أدق، وأصل، وأحكم قواعد النقد العلمي الصحيح، وتركوا لنا في علم تاريخ الرجال ثروة عظيمة لا توجد في أية أمة من الأمم الأخرى وبحثوا عن الرواية، ووزنوها بميزان دقيق، لا حيف فيه على أحد منهم، ولا غبن له، ولا نقص لحقه^(١).

ولقد ظهر علم الرجال والوقوف على أحوالهم مع ظهور البدع والأهواء والفرق المختلفة، لذلك نشأ علم الرجال الذي هو ميزة لهذه الأمة على سائر الأمم، وكان الكلام في الرواية وبيان أحوالهم قبل التأليف فيه يتناقل مشافهة يتلقاه العلماء بعضهم عن بعض جيلاً بعد جيل.

قال ابن رجب: "ابن سيرين (رضي الله عنه) هو أول من انتقد الرجال وميز الثقات من غيرهم"^(٢)، وكانت مدرسة النقد البصريّة، ذات الفضل الكبير على النقد الحديثي كلّهُ، ممثلة في شعبة، ويحيى القطان، وابن مهدي.

قال يعقوب بن شيبّة: "قلت ليحيى بن معين: تعرف أحداً من التابعين كان ينتقي الرجال كما كان ابن سيرين ينتقيهم؟ فقال برأسه، أي: لا، قال يعقوب:

(١) الوسيط في علوم ومصطلح الحديث ص: ٦.

(٢) شرح علل الترمذي ١/٣٥٥.

"سمعتُ علي بن المديني يقول: كان ممن ينظر في الحديث ويُفتسُّ عن الإسناد، لا نَعْلَمُ أحداً أوَّلَ منه: محمد بن سيرين، ثم كان أيوب، وابن عون، ثم كان شعبة، ثم كان يحيى بن سعيد وعبد الرحمن، قال يعقوب: "قلت لعلِّي: فمالك بن أنس؟ فقال: أخبرني سفيان بن عيينة قال: "ما كان أشدَّ انتقاءَ مالك للرجال" (١).

وقال الذهبي: "أول من زكى وجرح عند انقراض عصر الصحابة: الشعبي (ت ١٠٣ هـ)، وابن سيرين (ت ١١٠ هـ) ونحوهما، وحُفظ عنهم توثيق أناس وتضعيف آخريين، فلما كان عند انقراض عامَّة التابعين في حدود الخمسين ومئة، تكلم طائفة من الجهابذة في التوثيق والتضعيف، كالأعمش (١٤٨ هـ) وشعبة بن الحجاج (ت ١٦٠ هـ) ومالك بن أنس (ت ١٧٩ هـ) (٢).

ومع بداية الخمسين الثانية من المئة الثانية للهجرة اتسعت دائرة علم الرجال، وكثر النقاد المنتبعون لأحوال الرواة؛ لكثرة الطلبة الذين أقبلوا على العلم، وكثرة الشيوخ الذين تصدروا مجالس التحديث، فظهر من يواجه الأحوال الجديدة، ويفضح الكذبة من الرواة، وتعد هذه الحقبة الزمنية بمثابة المرحلة التأسيسية الناضجة لعلم الرجال، حيث بدأت تعقد المجالس الخاصة به، واشتهر علماء ونقاد كبار متزلعون في الحديث متناً وسنداً يُسألون عن الحديث ورجالهم، كهشام الدستوائي (ت ١٥٤ هـ)، وعبد الرحمن الأوزاعي (ت ١٥٦ هـ)، وسفيان الثوري (ت ١٦١ هـ)، ومالك بن أنس (ت ١٧٩ هـ)، الذي كان إلى جانب الإمام شعبة بن الحجاج (ت ١٦٠ هـ) من أكثر النقاد بحثاً عن المحدثين وأغزرهم تتبعاً لأحوال الرواة، حيث عدَّ الإمام شعبة: "أول من

(١) شرح علل الترمذي ٥٢/١.

(٢) معرفة من يعتمد قوله في الجرح والتعديل ص ٤٥-٤٦.

تكلم في الرجال، ثم تبعه القطان ثم أحمد ويحيى^(١)، وقال ابن حبان عن شعبة: "أول من فتنش بالعراق عن أمر المحدثين وجانب الضعفاء والمتروكين وصار علماً يقتدى به ثم تبعه عليه بعده أهل العراق"^(٢)، وحتى وُصف بأنه "كان أمة وحده في هذا الشأن، يعني في نقد الرجال وبصره بالحديث وثبته وتنقيته للرجال"^(٣).

ولذا، استخرت الله تعالى في تناول من رمي بالوقف في القرآن من المحدثين بالبحث والدراسة؛ لصلته بمنهج المحدثين ويعلم الرجال، ولأن علماء الجرح والتعديل كالإمام أحمد ذكروه في الكلام على الرواة. فاستعنت بالله تعالى على ما عزمته، وسميته (من رُمي بالوقف في القرآن من المحدثين وأثر ذلك على مروياتهم)، وأسأل الله أن يصح قصدي، ويخلص نيتي، وأن ينفعني به في الدنيا والآخرة.

أسباب اختياري الموضوع كما يلي:

١- كنت أقرأ في مقدمة^(٤) فتح الباري للحافظ ابن حجر (رحمته الله)، فوجدته تعرض لقضايا كثيرة، وكان من بين القضايا الواردة فيه في الفصل التاسع في سياق أسماء من طعن فيه من رجال البخاري، ومن بين هذه الطعون، من رمي بالوقف في القرآن من المحدثين، فوقع في نفسي أن أفرد دراستها في بحث

(١) تهذيب التهذيب ٤/٣٤٥.

(٢) الثقات لابن حبان ٦/٤٤٦، وتهذيب التهذيب ٤/٣٤٥.

(٣) تاريخ بغداد ٩/٢٣٣، وتهذيب التهذيب ٤/٣٤٥.

(٤) وهي مقدمة نفيسة، أنصح طلبة العلم بقراءتها؛ لما اشتملت عليه هذه المقدمة من الفوائد والفرائد العلمية التي لا يستغني عنها طالب علم الحديث خاصة، وقد استوعب فيها الحافظ (رحمته الله) كل القضايا المتعلقة بصحيح البخاري وعالجها أتم علاج، فجزاه الله تعالى خيراً.

خاص وأجمع فيه من رمي به من المحدثين، ومن صدرت عنه من أئمة الجرح والتعديل.

٢- حل الإشكال لهؤلاء الرواة الذين (رموا بالوقف في القرآن) وبيان أثر ذلك على مروياتهم، وبخاصة من كان منهم له رواية في الصحيحين كعلي بن أبي هاشم عند البخاري، وبشر بن منصور السلمي عند مسلم، وكذا باقي الرواة الواقفة في القرآن، والذين لهم رواية في السنن الأربع وغيرها من دواوين السنة.

٣- إباط اللثام ورفع الملام عن هؤلاء الأئمة الأعلام الذين أخرج أحاديثهم أصحاب الكتب الستة، وغيرهم، والبالغ عددهم سبعة عشر راوياً، وأثر ذلك على مروياتهم بعدما رموا بالوقف في القرآن.

دواعي البحث وأهميته:

التنبيه على مصطلح عقدي استخدمه أئمة الجرح والتعديل مع بعض الرواة، ألا وهو (الرمي بالوقف في القرآن)، من خلال جمع تراجمهم ودراساتها، ثم التوصل إلى نتيجة واضحة في الحكم على هؤلاء الرواة، مع بيان أثر هذا الاصطلاح على مرويات الراوي.

مشكلة البحث:

تتلخص في أنني لم أجد في الموضوع مراجع أصيلة، أو بحوثاً محكمة، تكون زاداً لي في كتابة هذا البحث، إنما هو تتبع واستقراء من بطون الكتب، وسؤالات لبعض أهل العلم وطلابه المعاصرين، وأحياناً أسأل أحد المشتغلين في علم الحديث عن قول الأئمة في بعض الرواة: رمي بالوقف في القرآن، فلا أجد عنده جواباً، ويقول "لعلي أول مرة أسمع بهذا المصطلح للأئمة في الرواة"، الأمر الذي احتاج مني جهداً أكثر، ودفعتني إلى الاستمرار في جمع المادة العلمية، وسألت الله تعالى إتمام هذا البحث، فله الحمد والمنة.

حدود البحث:

جميع كتب التراجم والأعلام والأنساب، حيث تتبعت جميع كتب الموسوعات العلمية الحاسوبية كالشاملة، واستخرجت منها كل الرواة الذين رُموا بالوقف في القرآن، حتى تجتمع الفائدة في مكان واحد، وأكفي من ورائي مؤنة البحث في هذا الباب.

الدراسات السابقة:

بعد التتبع والاستقراء لهذا الموضوع، لم أجد من تناول دراسة الرواة الذين رموا بالوقف في القرآن، فلم أقف على بحث علمي محكم، أو على كتاب أصيل في هذا الموضوع، كما أنني لم أجد على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) سوى بُعِض المقالات التي تحدثت عن الواقعة، وكان ذلك من الناحية العقديّة فحسب، وليست الحديثية، وهو الأمر الذي احتاج مني إلى مزيد من الجهد والبحث والتقصي.

أهداف البحث:

يقصد الباحث من هذه الدراسة تحقيق الأهداف التالية:

رفع الإشكال الوارد عن هؤلاء الرواة الذين رموا بالوقف في القرآن، وبيان أثر ذلك على مروياتهم، من خلال جمع تراجمهم ودراستها، ثم التوصل إلى نتيجة واضحة في الحكم على هؤلاء الرواة، في ضوء قواعد المصطلح، وحسب موازين أئمة الجرح والتعديل.

منهجي في البحث والدراسة كالتالي:

١- جمعت التراجم والأعلام الذين قيل في كل واحد منهم (رمي بالوقف في القرآن).

٢- قمت بالترجمة لهؤلاء الأعلام الذين (رموا بالوقف في القرآن) باختصار غير مغل حسب ما تقتضيه طبيعة البحث، بحيث ركزت على موضع الاتهام

من رُمي بالوقف في القرآن من المحدثين - وأثر ذلك على مروياتهم - دراسة نظرية -

بالوقف دونما توسع، إذ هو بحث ترقية، والاختصار مطلب أصيل فيه، حسب الشروط والمواصفات المطلوبة في طباعة البحوث العلمية المحكمة، وضابط الاختصار هو استيفاء الموضوع وإعطاء الفكرة العلمية حقها ومستحقها.

٣- ذكرت اسم الراوي مع ضبطه لفظاً وشكلاً، ولقبه، وكنيته، ونسبه، ثم ثلاثة من أشهر شيوخه وتلامذته، وطبقته، وسنة وفاته - إن وجد - ومن هو الإمام الذي رمى الراوي بالوقف في القرآن من أئمة الجرح والتعديل، وذكر المسوغ لهذا الوصف من خلال الترجمة وإبرازه.

٤- ركزت على إيراد مصطلح "رُمي بالوقف في القرآن" خاصةً، وعزوته لقاتله، سواءً قيلت مجردةً أو مقرونةً بعبارات وأوصافٍ أخرى صدرت من نفس الإمام، كقول أبي حاتم الرازي في علي بن أبي هاشم: "ما علمته الا صدوقاً وقف في القرآن فترك الناس حديثه"^(١)، ونحو ذلك مما سيأتي بيانه إن شاء الله.

٥- حاولت الاستقصاء في جمع الأقوال فيهم جرحاً وتعديلاً، مع دارستها، والجمع بينها وتعليلها.

٦- بذلت وسُعي في عزو الأقوال إلى كتب أصحابها، وإن تعذر ذلك فلا أقدم مصدر تم ذكرهم فيه.

٧- وثقت الأقوال التي نقلتها في الرواة المترجمين بذكر المعلومات المتوفرة عن المصدر المنقول منه، من ذكر الجزء والصفحة، أو رقم الترجمة، واكتفيت بذكر معلومات المصدر كاملةً في فهرس المصادر.

(١) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (١٩٥/٦)، وعلي بن أبي هاشم ممن أخرج لهم البخاري في صحيحه، رموه بالوقف في القرآن.

- ٨- درست أقوال الأئمة في الرواة، وتتبع الأسباب التي دعت إلى جرحهم، ثم استخلصت التقييدات التي ذكرها العلماء لقبول روايتهم، ثم حاولت الجمع بين هذه الأقوال ضمن ضوابط الجمع بين أقوال المعدلين والمجرحين.
- ٩- توصلت إلى الحكم النهائي في الرواة الذين رموا بالوقف في القرآن بحسب ما أسعفني الحال من أقوال العلماء فيهم، وما توصلت إليه بجهدي العلمي من الجمع بين أقوالهم.
- ١٠- المنهج الذي سلكته في هذا البحث هو المنهج الاستقرائي المقارن، وذلك باستقراء تراجم الرواة مع قواعد علوم الحديث وتحليلها لاستخراج ما يكمن فيها من قواعد، ثم مقارنة هذه النتائج بمواقف أئمة معاصرين لهؤلاء الرواة الذين رموا بالوقف في القرآن.

خطة البحث

- يشتمل البحث على مقدمة، وثلاثة مباحث، وخاتمة، وثبت للمراجع، وفهرس للموضوعات.
- فالمقدمة: تشتمل على نشأة علم الرجال وتطوره جيلاً بعد جيل، مع أسباب اختيار الموضوع، وخطة البحث، وأهميته، وحدوده، ومشكلته، ومنهج الدراسة.
- والمبحث الأول: الوقف في القرآن، وفيه مطلبان:
- المطلب الأول: التعريف بالبدعة مع بيان أقسامها ثم تحرير الرأي المختار.
 - المطلب الثاني: التعريف بالوقف في القرآن، مع ذكر أقسام الواقفة.
- والمبحث الثاني: من رمي بالوقف في القرآن في ميزان الشريعة والرواية، وفيه مطلبان:
- المطلب الأول: حكم من رمي بالوقف في القرآن في ميزان الشريعة عند الفقهاء.

• **المطلب الثاني:** حكم من رمي بالوقف في القرآن في ميزان الرواية عند المحدثين.

والمبحث الثالث: الرواة الذين رموا بالوقف في القرآن، وفيه ثلاثة مطالب:

• **المطلب الأول:** من رمي بالوقف في القرآن من رجال الكتب الستة.

• **المطلب الثاني:** من رمي بالوقف في القرآن من المحدثين عموماً.

• **المطلب الثالث:** دفاع أئمة الحديث ونقاده عن الرواة الذين رموا ببدعة الوقف في القرآن، وغيرها.

- **الخاتمة:** وبها أهم النتائج والتوصيات.

- **ثبت المراجع.**

- **فهرس الموضوعات.**



المبحث الأول

الوقف في القرآن، وفيه مطلبان

المطلب الأول

التعريف بالبدعة مع بيان أقسامها ثم تحرير الرأي المختار

حديثي عن البدعة سيكون بقدر ما تقتضيه طبيعة البحث لأن البدعة باب كبير ومسألة واسعة طال فيها الكلام بين العلماء قديماً وحديثاً، وليس المقام بسطه، وإنما سأتناول البدعة من حيث التعريف اللغوي والشرعي، ثم تقسيمها من حيث الذم والمدح، وصغرى وكبرى، ثم تقسيمها من حيث حكمها الشرعي، ومن ثم أثرها على رواية الراوي المتهم ببدعة الوقف في القرآن.

أولاً: تعريف البدعة لغتياً:

البدعة: مصدر بدع، وبدع الشيء يبدعه بدعا وابتدعه: أنشأه وبدأه، وبدع الركبية: استتبطها وأحدثها. وركي بديع: حديثة الحفر. والبديع والبدع: الشيء الذي يكون أولاً. وفي التنزيل: قل ما كنت بدعا من الرسل؛ أي ما كنت أول من أرسل، قد أرسل قبلي رسلٌ كثير.

والبدعة: الحدث وما ابتدع من الدين بعد الإكمال. ابن السكيت: البدعة كل محدثة، وفي حديث عمر (رضي الله عنه) في قيام رمضان: نعمت البدعة هذه^(١).

ثانياً: تعريف البدعة شرعاً:

البدعة هي كلمة عربية تدل على كل ما أحدث على غير مثال سابق، لكن الشارع لم يحدد المراد بها شرعاً، ولهذا تعددت واختلفت آراء العلماء في تحديد

(١) لسان العرب ٦/٨.

معناها شرعا تبعا لاختلاف أفهامهم للأدلة الواردة في ذلك، أوصلها بعضهم إلى ثلاثين رأياً^(١)، أذكر هنا أهمها:

١- قال الشاطبي: "إنها فعل ما سكت الشارع عن فعله، أو ترك ما أذن في فعله"، أو تقول: "فعل ما سكت الشارع عن الإذن فيه، أو ترك ما أذن في فعله، أو أمر خارج عن ذلك"^(٢).

٢- قال ابن حجر: "المحدثات بفتح الدال جمع محدثة، والمراد بها ما أحدث وليس له أصل في الشرع، ويسمى في عرف الشرع بدعة، وما كان له أصل يدل عليه الشرع فليس ببدعة، فالبدعة في عرف الشرع مذمومة، بخلاف اللغة فإن كل شيء أحدث على غير مثال يسمى بدعة سواء كان محموداً أو مذموماً"^(٣).

٣- قال النووي: "البدعة بكسر الباء في الشرع هي إحداث ما لم يكن في عهد رسول الله"^(٤).

(١) ذكرها كاملة الدكتور/محمد أنور بيومي، أستاذ الحديث وعلومه بجامعة الأزهر، في كتابه "المسكوت عنه شرعا وعلاقته بالسنة والبدعة"، ص ٧٠ وما بعدها، وهو كتاب مائع في بابها، جمع فأوعى، ينصح بقراءته بل وتدرسه في المحاضن التربوية والمؤسسات التعليمية، قصد فيه مؤلفه تحرير العقول من التبعية السلبيّة، التي تحرم أو تبعد كل أمر سكت عنه الشارع بحجة أنه لم يرد فيه نص، وذكر نماذج وتطبيقات عملية حرر فيها ومن خلالها كل هذه القضايا بعيداً عن الهوى والعصبية أو المذهبية، فجزاه الله تعالى خيراً ونفع به وبعلمه.

(٢) الموافقات ١٥٩/٣.

(٣) فتح الباري ٢٥٣/١٣.

(٤) تهذيب الأسماء واللغات ٢٢/٣.

٤- قال السخاوي: "البدعة ما أحدث على غير مثال متقدم، فيشتمل المحمود والمذموم، ولذا ضمها بعض العلماء إلى الأحكام الخمسة وهو واضح لكنها خُصت شرعا بالمذموم مما هو خلاف المعروف عن النبي، فالمبتدع من اعتقد ذلك لا بمعاندة بل بنوع شبيهة"^(١).

٥- أن البدعة: "هي كل أمر محدث في الدين، خالف الأصول، أو ناقض ما واطب عليه الرسول، أو هدم مقاصد الشريعة"، وهذا تعريف الدكتور محمد أنور بيومي، واعتبره التعريف الجامع المانع"^(٢).

ومما سبق ذكره من التعريفات يتبين من مفهوم البدعة عموماً: "أن الواقع العملي في إطلاق البدعة عند علماء الجرح والتعديل المقصود به دائماً ما هو مذموم من الآراء والاعتقادات والأعمال، مما يكون سبيله التأويل الفاسد المستند إلى التشبهات"^(٣).

أقسام البدعة:

اختلفت كلمة العلماء في هذه المسألة، فمنهم من يرى التقسيم، وهؤلاء أنفسهم اختلفوا في حيثية التقسيم، فمنهم من يرى تقسيمها إلى محمودة ومذمومة وضمنوها الأحكام الخمسة، ومنهم من يقسمها إلى صغرى وكبرى، ومنهم من يرى تقسيمها إلى بدعة مكفرة وأخرى غير مكفرة^(٤)، وأما الفريق الثاني فإنه لا يرى التقسيم أصلاً، لأن البدعة خُصت شرعا بالمذموم، وإليك البيان باختصار:
القول الأول الذين قالوا بتقسيم البدعة وهم كثير منهم:

(١) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث ٦٢/٢.

(٢) المسكوت عنه شرعا وعلاقته بالسنة والبدعة، ص ٧٧.

(٣) منهج الإمام البخاري، ص ١٠٠.

(٤) ستأتي بالتفصيل في المطلب الثاني من المبحث الثاني بعنوان: حكم من رمي بالوقف في القرآن في ميزان الرواية عند المحدثين.

١ - الشافعي، فعن حرملة بن يحيى، قال: سمعت محمد بن إدريس الشافعي، يقول: "البدعة بدعتان بدعة محمودة، وبدعة مذمومة. فما وافق السنة فهو محمود، وما خالف السنة فهو مذموم، واحتج بقول عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) في قيام رمضان: نعمت البدعة هي"^(١).

٢ - الحافظ قال: "البدعة أصلها ما أحدث على غير مثال سابق وتطلق في الشرع في مقابل السنة فتكون مذمومة والتحقيق: أنها إن كانت مما تدرج تحت مستحسن في الشرع فهي حسنة، وإن كانت مما تدرج تحت مستقبح في الشرع فهي مستقبحة، وإلا فهي من قسم المباح وقد تنقسم إلى الأحكام الخمسة"^(٢).

٣ - بدر الدين العيني قال: "نعمت البدعة، بزيادة التاء، ويقال: نعم، كلمة تجمع المحاسن كلها، وبئس، كلمة تجمع المساوئ كلها، وإنما دعاها بدعة لأن رسول الله لم يسنها لهم، ولا كانت في زمن أبي بكر، رضي الله تعالى عنه، ورجب رسول الله فيها بقوله: نعم، ليدل على فضلها، ولئلا يمنع هذا اللقب من فعلها. والبدعة في الأصل أحداث أمر لم يكن في زمن رسول الله، ثم البدعة على نوعين: إن كانت مما يندرج تحت مستحسن في الشرع فهي بدعة حسنة، وإن كانت مما يندرج تحت مستقبح في الشرع فهي بدعة مستقبحة"^(٣).

٤ - الذهبي: ذكر كلاماً جيداً في انقسام البدعة إلى صغرى وكبرى، وذلك في ترجمة أبان بن تغلب، قال:

"لفقائل أن يقول: كيف ساغ توثيق مبتدع، وحد الثقة العدالة والإتقان؟ فكيف يكون عدلاً من هو صاحب بدعة؟".

(١) حلية الأولياء وطبقات الأصفياء ١١٣/٩، بإسناد صحيح.

(٢) فتح الباري ٢٥٣/٤.

(٣) عمدة القاري ١٢٦/١١.

قال: وجوابه: أن البدعة على ضربين: فبدعة صغرى كغلو التشيع، أو كالتشيع بلا غلو ولا تحرف، فهذا كثير في التابعين وتابعيهم مع الدين، والورع، والصدق فلو رد حديث هؤلاء لذهب جملة من الآثار النبوية، وهذه مفسدة بينة. ثم بدعة كبرى: كالرفض الكامل، والغلو فيه، والحط على أبي بكر، وعمر (رضي الله عنهما) والدعاء إلى ذلك، فهذا النوع لا يحتاج بهم ولا كرامة، وما أستحضر في هذا الضرب رجلاً صادقاً، ولا مأموناً، بل الكذب شعارهم والتقية والنفاق دثارهم، فكيف يقبل نقل من هذا حاله؟! كلا وحاشا، فالشيعي الغالي في زمان السلف وعرفهم هو من تكلم في عثمان، والزبير، وطلحة، ومعوية وطائفة ممن حاربوا علياً (رضي الله عنه)، وتعرض لسبهم، والغالي في زماننا وعرفنا هو الذي يكفر هؤلاء السادة، ويتبرأ من الشيخين أيضاً، فهذا ضالٌّ مفتر، ولم يكن أبان بن تغلب يعرض للشيخين أصلاً، بل قد يعتقد علياً أفضل منهما^(١).

والم تأمل في كلام القائلين بتقسيم البدعة إلى حسنة وقبيحة يجد أنهم نظروا إلى عدة اعتبارات:

- ١- المعنى اللغوي للبدعة، وهو واسع.
 - ٢- لزوم المخالفة في البدعة المذمومة للسنة، فإذا انتفت المخالفة انتفى الذم للشيء المحدث، وفي إثبات المخالفة وانتفائها تختلف وجهات النظر وتباين الأفهام.
 - ٣- أن كل محدث له أصل في الشرع يركن إليه ليس مذموماً بل هو ممدوح، وإن سمي في اللغة بدعة، فالمراد بتلك التسمية المعنى اللغوي.
- القول الثاني: الذين رفضوا التقسيم، ودموا كل بدعة، نظروا إلى إطلاق مصطلح البدعة على كل محدث، ولكن تبقى وقفة، وهي أن الشرع ذم البدعة لا

(١) ميزان الاعتدال ٥/١، ٦.

كل محدث، فإذا وضعنا هذا في الاعتبار عاد محط النظر من حيث الذم، إلى وجود معنى المخالفة وخاصة إذا انعدم الأصل الذي يركن إليه المحدث، ومن ثم بقي إطلاق لفظ البدعة على كل محدث من حيث اللغة، فما مدح من البدعة فإنما هي البدعة اللغوية لا الشرعية، فعاد بهذا كلام الفريقين إلى معنى واحد لا غير، وهو ذم البدعة بمعناها الشرعي، وأما البدعة بالمعنى اللغوي فلا.

قال الدكتور/ محمد أنور بيومي: "من هنا أرى أن البدعة لا تنقسم إلى ممدوحة ومذمومة، بل الصواب أن كل ما ثبتت بدعته ثبتت حرمة، وما وصف بكونه بدعة ممدوحة، فليس بدعة من كل وجه على الحقيقة، بل هو بدعة من حيث اللغة فحسب والله أعلم" (١).



المطلب الثاني التعريف بالوقف في القرآن، مع ذكر أقسام الواقفة

الوقف لغة: الحبس، وذلك في غالب المعاجم، ومنه الوقف الخيري، وهو تحبب الأصل وتسبيل المنفعة.

قال الجرجاني: "الوقف في اللغة: الحبس، وفي الشرع: حبس العين على ملك الواقف والتصدق بالمنفعة، عند أبي حنيفة فيجوز رجوعه، وعندهما: حبس العين عن التمليك مع التصديق بمنفعتها، فتكون العين زائلة إلى ملك الله تعالى من وجه" (٢).

(١) المسكوت عنه شرعا وعلاقته بالسنة والبدعة ص ١١٨ وما بعدها.

(٢) التعريفات ص: ٢٥٣.

وقال النسفي: "الوقف: الحبس لغةً ووقفُ الضيعة هو حبسها عن تملك الواقف وغير الواقف واستغلالها للصرف إلى ما سمي من المصارف ولذا سمي حبساً"^(١).

وفي المعجم الوسيط: "الواقف عند الفقهاء: الحابس لعينه إما على ملكه وإما على ملك الله تعالى وخادم البيعة لأنه وقف نفسه على خدمتها، والواقفية فرقة من المتصوفة والمبظلة"^(٢).

وفي معجم اللغة العربية المعاصرة: "احتبسَ في الكلام: توقف واحتبس في صمت مطبق"^(٣).

وقال ابن منظور: "الحُبْسَةُ والاحتباس في الكلام: التوقف. وتحبس في الكلام: توقف. قال المبرد في باب علل اللسان: الحبسة تعذر الكلام عند إرادته، والعقلة التواء اللسان عند إرادة الكلام"^(٤).

قلت: ومناسبة المعنى اللغوي لموضوع البحث الوقف في القرآن: أن كلاً منهما حبس واحتباس، فالوقف الخيري احتباس لأصل المال للإنفاق منه في مصارفه الشرعية، والوقف في القرآن حبس للرأي في كونه مخلوق أو غير مخلوق.

وهو التلعم قال الزبيدي: "تلعم في أمره بالسين المهملة وهو مثل (تلعم) أي: توقف وتردد"^(٥).

(١) طلبه الطلبة في الاصطلاحات الفقهية ص: ١٠٥، وهو نسفي آخر غير النسفي المفسر.

(٢) المعجم الوسيط ١٠٥١/٢.

(٣) معجم اللغة العربية المعاصرة ٤٣٦/١.

(٤) لسان العرب ٤٦/٦.

(٥) تاج العروس ٤٢٧/٣٣.

وقال في المعجم الوسيط: "تحبّس في الكلام توقف وعلى كذا حبس نفسه عليه"^(١).

أما الواقف في القرآن فهو الساكت من لا يقول مخلوق ولا ليس بمخلوق، ويكتفي بقوله: "القرآن كلام الله ولا يزيد على ذلك"^(٢)، وتسمى بدعة الوقف في القرآن، وقد ظهرت في الدولة العباسية وفي خلافة المأمون، وهو الذي تولى كبرها، ثم جاء من بعده المعتصم ثم الواثق فكان الأخير يحمل الناس عليها ويختبرهم فيها^(٣)، وكان من بين هؤلاء طائفة من المحدثين توقفوا في النطق بها، وسموا بالواقفة: وهم الذين وقفوا في القرآن فقالوا: لا نقول مخلوق، ولا غير مخلوق وبدّعوا من خالفهم.

قال الدارمي في التعريف بهم: "إن ناساً ممن كتبوا العلم بزعمهم وادعوا معرفته ووقفوا في القرآن، فقالوا: لا نقول مخلوق هو ولا غير مخلوق، ومع وقوفهم هذا لم يرضوا حتى ادّعوا أنهم ينسبون إلى البدعة من خالفهم وقال بأحد هذين القولين"^(٤).

وهؤلاء الواقفة في القرآن على أقسام ثلاثة:

الأول: قسم وقفوا شكاً ولم يتبين لهم الأمر بزعمهم ويطلق عليهم شكّاء، وبعضهم بدّع من خالفه.

(١) المعجم الوسيط ١/١٥٢.

(٢) فتح الباري لابن حجر ١/٤٥٩، بتصرف.

(٣) حتى إنهم في خلافة الواثق هذا كانوا لا يُخلّصون الأسير المسلم من يد العدو إلا بعد أن يمتحنوه بمقولتهم الباطلة في القرآن، فإن أقرّ خلّصوه، وإن أبى تركوه في يد العدو! كما ذكر الطبري في أحداث عام (٢٣١هـ) من تاريخه ٥/٢٨٥.

(٤) الرد على الجهمية للدارمي ص: ١٩٣.

وقد أنكر السلف على هذا الصنف أشد النكير، وعدّوهم من الجهمية، فهذا إمام أهل السنة الإمام أحمد بن حنبل يقول وقد سئل عن الواقعة: "من كان منهم يخاصم ويعرف بالكلام فهو جهمي"^(١). "وهم شرّ الأصناف وأخبثها"^(٢)، ونقل الإمام اللالكائي عن جماعة من أهل العلم كابن الماجشون وغيره أنهم قالوا: "من وقف في القرآن بالشكّ فهو كافر"^(٣).

وقال أبو داود: سألت أحمد بن صالح المصري عن يقول: القرآن كلام الله، ولا يقول: مخلوق، ولا غير مخلوق؟ قال: "هذا شاكّ"^(٤).

الثاني: قسم سكتوا عن الخوض في ذلك مع اعتقادهم بأن القرآن كلام الله غير مخلوق تورعاً، ورأوا أن من كان قبلهم من السلف لم يتكلموا في ذلك. ولمثل هؤلاء يقول الإمام أحمد وقد سئل هل لهم رخصة أن يقول الرجل: كلام الله ثم يسكت فقال ولم يسكت؟ لولا ما وقع فيه الناس كان يسعه السكوت لكن حيث تكلموا فيما تكلموا لأي شيء لا يتكلمون"^(٥)، فكان الأولى أن يبينوا للناس ولا سيما إذا كانوا من أهل العلم والحديث، لأن الناس بهم يقتدون وإليهم ينظرون.

الثالث: قسم جاهل: "وهذا عليه أن يسأل ليتعلم"^(٦).

(١) السنة لعبد الله بن أحمد ص: ٥١.

(٢) السابق ص: ٣٦.

(٣) شرح اعتقاد أصول أهل السنة ص: ٣٢١.

(٤) رواه أبو داود ص: ٢٧١ وعنه الآجري ص: ٨٨.

(٥) مسائل أحمد لأبي داود ٢٦٤.

(٦) رسالة السجري إلى أهل زبيد في الرد على من أنكر الحرف والصوت ص: ١٥٢.

قال عبد الله: سمعت أبي سئل عن الواقعة فقال أبي: "من كان منهم يخاصم ويعرف بالكلام فهو جهمي، ومن لم يكن يعرف بالكلام يجانب حتى يرجع، ومن لم يكن له علم يسأل حتى يتعلم"^(١).

ويجمع كل هذه الأصناف قول الإمام أحمد (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ): "افتقرت الجهمية على ثلاث فرق: فرقة قالوا: القرآن مخلوق، وفرقة قالوا: كلام الله وتسكت، وفرقة قالوا: لفظنا بالقرآن مخلوق"^(٢).



(١) كتاب السنّة ص: ٣٦.

(٢) رواه صالح في المحنة ص ٧٢ عن أبيه به.

المبحث الثاني

من رمي بالوقف في القرآن في ميزان الشريعة والرواية، وفيه مطلبان:

المطلب الأول

حكم من رمي بالوقف في القرآن في ميزان الشريعة

هؤلاء الرواة المتهمون ببدعة الوقف في القرآن آثروا السلامة، ولم يخوضوا فيما لم يخض فيه السلف من قبلهم، لأن المسألة كانت حديثة على أذهانهم، ولم يكن لهم بها سابق علم، فوقع الناس فيها، وعظمت بسببها البلية، فكان الواجب إظهار الحق والإبانة عنها، وذلك ما كان من الأئمة، وأعلام الأمة، الذين هم قدوة الناس.

وسئل أحمد: هل لهم رخصة أن يقول الرجل: القرآن كلام الله ثم يسكت؟ فقال: "ولم يسكت؟ لولا ما وقع فيه الناس كان يسعه السكوت، ولكن حيث تكلموا فيما تكلموا لأي شيء لا يتكلمون؟"^(١).

قال الآجري: "معنى قول أحمد في هذا المعنى: أنه لم يختلف أهل الإيمان أن القرآن كلام الله (ﷻ)، فلما جاء جهم أحدث الكفر بقوله: إن القرآن مخلوق، لم يسع العلماء إلا الرد عليه بأن القرآن كلام الله غير مخلوق بلا شك ولا توقف فيه، فمن لم يقل: غير مخلوق، سمي واقفياً شاكاً في دينه"^(٢).

(١) رواه أبو داود في المسائل ص: ٢٦٣ - ٢٦٤، والآجري ص: ٨٧.

(٢) الشريعة للآجري ص: ٨٧.

وقال أحمد أيضا: "كنا نرى السكوت عن هذا قبل أن يخوض فيه هؤلاء، فلما أظهره لم نجد بدا من مخالفتهم والرد عليهم"^(١).
والإمام أحمد أنكر مسلك هؤلاء بشدة، وبدعهم وقاطعهم ومنع رد السلام عليهم وأغلظ القول لهم.

وقال أبو داود: رأيت أحمد سلم عليه رجل من أهل بغداد ممن وقف فقال: "اغْرُب، لا أرينك تجيء إلى بابي - في كلام غليظ - ولم يرد (ﷺ)، وقال له: "ما أحوجك إلى أن يصنع بك ما صنع عمر بصبيغ"، قال أبو داود: فهمني بصبيغ بعض ولد أحمد - فدخل بيته ورد الباب"^(٢).

وقال أبو طالب: سألت أحمد عن أمسك، فقال: لا أقول ليس هو مخلوقا، إذا لقيني بالطريق وسلم عليّ، أسلمت عليه؟، قال: "لا تسلم عليه، ولا تكلمه"^(٣).
وقال أبو داود: سئل أحمد عن حكم الصلاة خلف من يقول في القرآن: كلام الله، ويقف؟ قال: "يعجبني أن يُجفوا"^(٤).

وحكم هؤلاء الواقعة مختلف فيه على ثلاثة أقوال:

الأول: أنهم مبتدعة، وذلك عند الإمامين أبي حاتم وأبي زرعة الرازيين، لأنه وقف عن جهل وضعف بصيرة، وهذا كلام الرازيين: "من شك في كلام

(١) نقض الإمام الدارمي على المريسي الجهمي العنيد ٥٣٨/١.

(٢) رواه أبو داود في "المسائل" ص: ٢٦٤ ومن طريقه: الأجرى ص: ٨٧، وصبيغ هذا بصريّ قدم على عمر فكان يجادل في متشابه القرآن، فجلده عمر (ﷺ) لذلك، وقصته صحيحة مشهورة، رويت موصولةً بسند صحيح عند ابن عساكر ١١٧/٨/أوغیره، ورويت مرسلّة من وجوه متعددة.

(٣) رواه الأجرى ص: ٨٨ بسند صحيح.

(٤) رواه أبو داود في "المسائل" ص: ٢٦٤.

الله (ﷻ)، فوقف شاكاً فيه، يقول: لا أدري، مخلوق أو غير مخلوق، فهو جهمي، ومن وقف جاهلاً علماً، وبدّع ولم يكفر^(١).

الثاني: أنهم مرتدون، قال أبو الحسن أحمد بن أبي بزة: "من قال: القرآن مخلوق، أو وقف، ومن قال: لفظي بالقرآن مخلوق، أو شيء من هذا، فهو على غير دين الله تعالى، ودين رسوله حتى يتوب"^(٢).

وقال أبو مصعب: "هؤلاء الذين يقولون في القرآن لا ندري مخلوق أم غير مخلوق هم عندنا شر ممن يقول: مخلوق، يستتابون فإن تابوا وإلا ضربت أعناقهم"^(٣)، وقال أحمد: "من قال: القرآن كلام الله ووقف فهو جهمي"^(٤).

الثالث: أنهم كفار، وذلك عند الإمام أحمد، وقتيبة بن سعيد، وعثمان بن أبي شيبة:

قال أحمد: "من لم يقل: القرآن كلام الله غير مخلوق فهو كافر"، ثم قال: "لا تشكن في كفرهم، فإن من لم يقل: القرآن كلام الله غير مخلوق فهو يقول: مخلوق، ومن قال: هو مخلوق، فهو كافر بالله (ﷻ)".

قال سلمة: قلت لأحمد: الواقفة كفار؟ فقال: "كفار"^(٥).

وقال مرة في الواقفة: "هم شر من الجهمية"^(٦)، وقال عثمان بن أبي شيبة: "هؤلاء الذين يقولون: كلام الله ويسكتون، شر من هؤلاء - يعني ممن قال:

(١) رواه ابن الطبري ١٧٨/١ بسند صحيح.

(٢) الشريعة للأجري ٥٣١/١.

(٣) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة ٣٥٨/٢.

(٤) الشريعة للأجري ٥٣٥/١.

(٥) رواه ابن الجوزي في مناقب الإمام أحمد ص: ١٥٧ بسند جيد.

(٦) رواه عبد الله بن أحمد في "السنة" رقم (٢٢٥)، تشبيهاً لهم بالمنافقين، لخفاء أمرهم.

القرآن مخلوق" (١).

وقال قتبية بن سعيد: "هؤلاء -يعني الواقفة- شر منهم، ممن قال: القرآن مخلوق" (٢).

وقد ذكر اللالكائي كل هذه النقول (٣)، حيث أفرد باباً في "سياق ما روي في تكفير من وقف في القرآن شاكاً فيه أنه غير مخلوق" ذاكراً آثار علماء السلف من أهل المدينة والكوفة وبغداد ومصر والشام وأهل الجزيرة وخراسان في تكفير من وقف في القرآن شاكاً فيه، وهذا أدنى أحوالهم عندهم، فألحقوهم بالجهمية الأوائل، ولذا يقول الإمام أحمد (رَضِيَ اللهُ عَنْهُ): "افتترقت الجهمية على ثلاث فرق: فرقة قالوا: القرآن مخلوق، وفرقة قالوا: كلام الله وتسكت، وفرقة قالوا: لفظنا بالقرآن مخلوق" (٤).

وما ذكره الإمام أحمد فيهم كثير ومستفيض، وكذا ورد عن غيره من أئمة السنة، فمن ذلك:

سؤال أبي خيثمة الثقة الحافظ ليحيى بن معين: إنهم يقولون: إنك تقول: القرآن كلام الله، وتسكت، ولا تقول: مخلوق، ولا غير مخلوق، قال: "لا" فعاودته، فقال: "معاذ الله، القرآن كلام الله غير مخلوق، ومن قال غير لهذا فعليه لعنة الله" (٥).

(١) رواه أبو داود في "المسائل" ص: ٢٧١ ومن طريقه الأجرى ص: ٨٨.

(٢) السابق ص: ٢٧٠.

(٣) في كتابه شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة ١/٣٢٣.

(٤) رواه صالح في المحنة ص ٧٢ عن أبيه به.

(٥) رواه ابن الطبري في "السنة" رقم (٤٥٦) بسند صحيح.

وكذا ذكر الإمام هبة الله ابن الطبري نحو ما ذكر من الإنكار عن نحو مئة من المحدثين والفقهاء^(١).

قلت: وفي ضوء هذه النصوص المنقولة عن هؤلاء الأئمة من المحدثين والفقهاء، فإن هؤلاء الرواة المتهمون ببدعة الوقف في القرآن ليسوا شاكاً، لأنهم تجاوزوا هذه المرحلة، وهذا جلي واضح من سيرتهم ومسيرتهم، وليسوا مرتدين، حيث لم يقل بذلك أحد، وليسوا كفاراً، فحاشاهم، وإنما وقعوا فيما وقعوا فيه تورعاً، ولئلا يخوضوا فيما لم يخض فيه أحد من السلف قبلهم، وكان توقفهم تقيّة وخوفاً من بطش السلطان بهم وفراراً من التعذيب، وغاية ما قاله الإمام أحمد وغيره فيهم كان بقصد تأنيبهم والهجران لهم.

كما صور ذلك ابن الجوزي فقال: "إن القوم إنما أجابوا في خلق القرآن مكرهين، وهم في ذلك قد استعملوا الجائز في الدين، ولكن الإمام أحمد هجرهم على وجه التأديب، ليعلم تعظيم القول الذي أجابوا عليه، فيكون ذلك رادعاً لغيرهم من عوام الناس، وحفظاً لهم من الزيغ"^(٢).

وقال محمد بن الحسين: "ينبغي للمسلمين أن يتقوا الله ويعلموا أن كلام الله تعالى غير مخلوق، فإن عارضهم جهمي فقال: مخلوق، أو قال: القرآن كلام الله ووقف، أو قال: لفظي بالقرآن مخلوق، أو قال: هذا القرآن حكاية لما في اللوح المحفوظ فحكمه أن يهجر ولا يكلم، ولا يصلى خلفه، ويحذر منه"^(٣).



(١) كتاب "السنة" ٣٢٣/٢ - ٣٢٩.

(٢) مناقب الإمام أحمد، لابن الجوزي، ص ١٨٠، نقلاً عن: خصائص أهل الحديث والسنة وبيان منهجهم وفضائلهم والدفاع عنهم، محمد محب الدين أبو زيد، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م، ص ٣٦٢ بتصرف.

(٣) الشريعة للأجري ١/٥٣٩.

المطلب الثاني

حكم من رمي بالوقف في القرآن في ميزان الرواية عند المحدثين

الرمي بالوقف في القرآن بدعة من البدع التي طعن المحدثون بها الرواة بسبب الاعتقاد، مثلها مثل الإرجاء^(١)، والتشيع^(٢)، والرفض^(٣)، والنصب^(٤)، والقدرية^(٥)، والجهمية^(٦)، والخوارج^(٧)، والإباضية^(٨)، والقعدية^(٩)، وغير ذلك من البدع ابتلى بها جماعة من الرواة سواء أكان بقصد أو بغيره.

وهؤلاء الرواة المبتدعون على قسمين:

- (١) بمعنى التأخير وهو على قسمين: منهم من أراد به تأخير القول في الحكم في تصويب إحدى الطائفتين اللذين تقاتلوا بعد عثمان، ومنهم من أراد تأخير القول في الحكم على من أتى الكبائر وترك الفرائض بالنار لأن الإيمان عندهم إقرار واعتقاد ولا يضر العمل مع ذلك. فتح الباري لابن حجر ٤٥٩/١.
- (٢) هو محبة على (ﷺ) وتقديمه على الصحابة. فتح الباري لابن حجر ٤٥٩/١.
- (٣) هو تقديم على (ﷺ) على أبي بكر وعمر (رضي الله عنهما)، فإن انضاف إلى ذلك السبب أو التصريح بالبغض فغال في الرفض وإن اعتقد الرجعة إلى الدنيا فأشد في الغلو. فتح الباري لابن حجر ٤٥٩/١.
- (٤) هو بغض على (ﷺ) وتقديم غيره عليه. فتح الباري لابن حجر ٤٥٩/١.
- (٥) الذين يزعمون أن الشر فعل العبد وحده. فتح الباري لابن حجر ٤٥٩/١.
- (٦) الذين ينفون صفات الله تعالى التي أثبتها الكتاب والسنة ويقول إن القرآن مخلوق. فتح الباري لابن حجر ٤٥٩/١.
- (٧) الخوارج الذين أنكروا على علي التحكيم، وتبرعوا منه ومن عثمان وذريته وقتلواهم، فإن أطلقوا تكفيرهم فهم الغلاة منهم.
- (٨) الإباضية منهم أتباع عبد الله بن أباض. فتح الباري لابن حجر ٤٥٩/١.
- (٩) القعدية الذين يزينون الخروج على الأئمة ولا يباشرون ذلك. فتح الباري لابن حجر ٤٥٩/١.

الأول: من تكون بدعته مكفرة، وضابط الكفر بالبدعة، أن ينكر المبتدع أمراً متواتراً من الشرع معلوماً من الدين بالضرورة ومن هذا سبيله فالعلماء في مروياته مذاهب ثلاثة:

• الأول: القبول مطلقاً، وإن كانوا كفاراً أو فساقاً بالتأويل، وذلك عند بعض أهل النقل والمتكلمين^(١).

• الثاني: الرد مطلقاً، وحكى النووي الاتفاق على أن المكفرين ببدعهم لا يحتج بهم ولا تقبل روايتهم^(٢).

• الثالث: يقبل خبرهم إذا كانوا يعتقدون حرمة الكذب، وإليه ذهب إليه جماعة من الأصوليين، كأبي الحسن البصري المعتزلي^(٣) وفخر الدين الرازي^(٤)، والبيضاوي^(٥).

قلت: حرر الحافظ ابن حجر هذه المسألة تحريراً جيداً روى فيه الغلة وشفى العلة فقال: "التحقيق أنه لا يرد كل مكفر ببدعة، لأن كل طائفة تدعي أن مخالفيها مبتدعة، وقد تبالغ فتكفر مخالفيها، فلو أخذ ذلك على الإطلاق لاستلزم تكفير جميع الطوائف.

فالمعتمد أن الذي ترد روايته من أنكر أمراً متواتراً من الشرع معلوماً من الدين بالضرورة، وكذا من اعتقد عكسه، فأما من لم يكن بهذه الصفة، وانضم إلى ذلك ضبطه لما يرويه، مع ورعه وتقواه، فلا مانع من قبوله"^(٦)، ورجح

(١) الكفاية للخطيب ص ١٤٨.

(٢) تدريب الراوي ٣٨٣/١.

(٣) في كتابه: المعتمد في أصول الفقه، ٦١٧/٢-٦١٩.

(٤) في كتابه: المحصول في علم أصول الفقه، ٥٦٧/٢-٥٧١.

(٥) في كتابه: منهاج الوصول في علم الأصول بشرح البدخشي والأسنوي ٢٤١/٢.

(٦) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر ص: ١٢٧.

الشيخ شاکر ما حققه الحافظ وقال: "إنه الحق الجدير بالاعتبار، ويؤيده النظر الصحيح"^(١).

والثاني من أقسام الرواه المبتدعة: من تكون بدعته غير مكفرة، فللعلماء في روايته مذاهب خمسة:

الأول: لا يحتج بروايته مطلقاً، وهذا القول مروى عن مالك وأبي بكر الباقلائي وابن عيينة، والحميدي، ويونس بن أبي إسحاق، وعلي بن حرب، واختاره الأمدي، وجزم به ابن الحاجب.

وجهة نظرهم: أن في الرواية عن المبتدع ترويحاً لأمره، وتنوياً بذكره، ووجه ابن رجب هذا المذهب بقوله: "المانعون من الرواية، لهم مأخذان: أحدهما تكفير أهل الأهواء وتقسيقهم، وفيه خلاف مشهور. الثاني: الإهانة لهم، والهجران، والعقوبة بترك الرواية عنهم، وإن لم نحكم بكفرهم أو فسقهم، ولهذا مأخذ ثالث: وهو أن الهوى والبدعة لا يؤمن معه الكذب، سيما إذا كانت الرواية مما تعضد هوى الراوي"^(٢).

اعتراض وتوجيه لهذا الرأي الأول:

وقد رد ابن الصلاح هذا الرأي وقال: "إنه مباعد للشائع عن أئمة الحديث، فإن كتبهم طافحة بالرواية عن المبتدعة، يعني رد رواية المبتدع مطلقاً مخالف لما عليه العمل عند أهل العلم، فكتب السنة مملوءة بالرواية عن المبتدعة"^(٣).

الثاني: يحتج به إن لم يكن ممن يستحل الكذب في نصرته مذهبه، سواء أكان داعية أم لا، وحكي هذا القول عن الشافعي، وابن أبي ليلى، والثوري، والقاضي

(١) شرح نخبة الفكر ١٤/٩.

(٢) شرح علل الترمذي لابن رجب الحنبلي ص ٦٥، الموسوعة الفقهية الكويتية (١٠٣/٧).

(٣) مقدمة ابن الصلاح ص: ١١٥.

أبي يوسف، وأبي حنيفة، وحكاه الحاكم في المدخل عن أكثر أئمة الحديث^(١)، قال الشافعي: "أقبل شهادة أهل الأهواء إلا الخطابية، لأنهم يرون الشهادة بالزور لموافقهم"^(٢).

اعتراض وتوجيه لهذا الرأي الثاني:

قال الشيخ أحمد شاكر: "هذا المذهب فيه نظر؛ لأن من عُرف بالكذب ولو مرة لا تقبل روايته، فأولى أن ترد رواية المستحل للكذب"^(٣).
الثالث: تقبل أخبار المبتدعين مطلقاً وإن كانوا كفاراً وفساقاً بالتأويل، حكاه الخطيب عن جماعة من أهل النقل والمتكلمين^(٤)، وقال السخاوي: "خصه بعضهم بما إذا كان المروي يشتمل على ما ترد به بدعته، وذلك لبعده حينئذ عن تهمة الكذب"^(٥).

الرابع: تقبل روايته إذا كانت بدعته صغرى، وإذا كانت كبرى فلا تقبل، فالبدعة الصغرى كالتشيع بلا غلو ولا تحرف، والكبرى كالرفض الكامل والغلو فيه مع الطعن وسب الصحابة وهو قول الذهبي^(٦)، وعلل ذلك بأنه لو ردت مرويات هذا النوع -يعني من كانت بدعته صغرى- لذهب جملة من الآثار النبوية وفيه مفسدة بيّنة، لأن هذا النوع كثير في التابعين وتابعيهم مع الدين

(١) الكفاية ص ١٤٨ - ١٤٩.

(٢) تدريب الراوي ١/٣٨٤.

(٣) شرح نخبة الفكر ٩/١٣.

(٤) الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي ص: ١٢١، والشذا الفيحاح من علوم ابن الصلاح ١/٢٥٣.

(٥) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث ٢/٦٦.

(٦) انظر تفصيل ذلك في ميزان الاعتدال ج ١ ص ٦٠٥، وتهذيب التهذيب ج ١ ص ٩٤ في ترجمة أبان بن تغلب الشيعي.

والورع والصدق، وقال: وإن كانت الكبرى -البدعة الكبرى- كالرفض الكامل والغلو فيه، والحط على أبي بكر وعمر (رضي الله عنهما)، والدعاء إلى ذلك، فهذا النوع لا يحتج بهم ولا كرامة، لا سيما ولست أستحضر الآن من هذا الضرب رجلاً صادقاً ولا مأموناً، بل الكذب شعارهم والنفاق والتقية دثارهم فكيف يقبل من هذا حاله؟ حاشا وكلا، فهذا رأي الذهبي، التفريق بين البدعة الصغرى والبدعة الكبرى^(١).

الخامس: وهو المختار، التفصيل فيحتج به إن لم يكن داعياً إلى بدعته، ولا يحتج به إن كان داعية إليها، لأن تزيين بدعته قد يحمله على تحريف الروايات وتسويتها على ما يقتضيه مذهبه.

وهذا مذهب عامة العلماء، ونسبه الخطيب البغدادي للإمام أحمد، ورجحه ابن الصلاح، بل نقل ابن حبان الاتفاق عليه، حيث قال في ترجمة جعفر بن سليمان الضبعي من التفقات، يقول: "ليس بين أهل الحديث من أئمتنا خلاف أن الصدوق المتقن إذا كانت فيه بدعة ولم يكن يدعو إليها أن الاحتجاج بأخباره جائز، فإذا دعا إليها سقط الاحتجاج بأخباره"^(٢).

قال النووي والسيوطي: "هذا القول هو الأعدل والأظهر، وهو قول الكثير أو الأكثر، ويؤيده احتجاج البخاري ومسلم في الصحيحين بكثير من المبتدعة غير الدعاء"^(٣)، وصرح الخطيب وغيره بأنه مذهب الكثير من العلماء^(٤).

وقال أبو بكر كافي بعد أن سرد أقوال الأئمة ومذاهبهم في الرواية عن أهل البدع والأهواء: "فقد تبين أن مذاهبهم متباينة جداً. امتزجت فيها أقوال المحدثين

(١) فتح المغيب بشرح ألفية الحديث ٦٧/٢.

(٢) شرح نخبة الفكر ١٠/٩.

(٣) تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي ٣٨٣/١.

(٤) الكفاية ص ١٤٩، وفتح المغيب: ج ١ ص ٣٦٠، وعلوم الحديث ص ١٠٣.

بآراء علماء الكلام والأصول. فلا بد من استجلاء الموقف العملي للمحدثين من خلال مصنفاتهم، ومن هؤلاء الإمام البخاري (رحمته الله) فكيف تعامل مع روايات أهل البدع في صحيحه؟

إذا تأملنا رجال البخاري (رحمته الله) نجد جملة كبيرة منهم قد رموا ببدع اعتقادية مختلفة، وقد أورد الحافظ في هدي الساري^(١) من رمي من رجال البخاري بطعن في الاعتقاد فبلغوا (٦٩) راوياً، ومن خلال التتبع لهؤلاء الرواة يمكن أن نستخلص المعايير التي اعتمدها البخاري في الرواية عن أهل البدع ويمكن أن نجملها في النقاط التالية:

- ليس فيهم من بدعتهم مكفرة.
 - أكثرهم لم يكن داعية إلى بدعته، أو كان داعية ثم تاب^(٢).
 - أكثرهم ممن أخذ عنه قبل هذه المحنة التي ابتلى بها هذا الجيل، وكانت فتنة عظيمة، ولكن الله سلم.
 - أكثر ما يروي لهم في المتابعات والشواهد.
 - أحياناً يروي لهم في الأصول لكن بمتابعة غيرهم لهم.
 - كثير منهم لم يصح ما رموا به.
- إذن فالعبرة إنما هي صدق اللهجة، وإتقان الحفظ، وخاصة إذا انفرد المبتدع بشيء ليس عند غيره.

وما ذهب إليه البخاري هو مذهب كثير من المحدثين، ومن هؤلاء تلميذه وخريجه الإمام مسلم، فقد روى في صحيحه عن أهل البدع والأهواء المعروفين بالصدق والإتقان، وخاصة إذا انضم إلى ذلك الورع والتقوى، وما ذهب إليه

(١) الكفاية ص ٤٨٣ - ٤٨٤.

(٢) انظر ترجمة: على بن أبي هاشم في هدي الساري ص ٤٠٤، وترجمة شبابه بن سوار ص ٤٦٩، وترجمة: عبد الحميد الحماني ص ٤٣٧.

من رمي بالوقف في القرآن من المحدثين - وأثر ذلك على مروياتهم - دراسة نظرية -

الشيخان هو رأي أكثر الأئمة من الصحابة والتابعين ومن بعدهم، وإنما توقف من توقف منهم في الرواية عن أهل البدع إما لأنه لم يتبين لهم صدقهم، أو أرادوا محاصرة البدعة وإخمادها حتى لا تفشوا^(١).

ولكن شاء الله تعالى أن تكثر البدع وتفشو، وتبناها كثير من العلماء والفقهاء والعباد فلم يكن من المصلحة ترك رواياتهم، لأن في تركها اندراساً للعلم، وتضييعاً للسنن. فكانت المصلحة الشرعية تقتضي قبولها ما داموا ملتزمين بالصدق والأمانة، قال الخطيب بعد أن ذكر أسماء كثير من الرواة احتج بهم وهم منسوبون إلى بدع مختلفة: "دون أهل العلم قديماً وحديثاً رواياتهم واحتجوا بأخبارهم، فصار ذلك كالإجماع منهم، وهو أكبر الحجج في هذا الباب وبه يقوى الظن في مقارنة الصواب"^(٢)، وقال ابن المديني: "لو تركت أهل البصرة، لحال القدر، ولو تركت أهل الكوفة لذلك الرأي، خربت الكتب"^(٣)، وقال الحافظ: "مال أبو الفتح القشيري أنه إن لم يوجد ذلك الحديث الا عنده مع ما وصفنا من صدقه وحرصه عن الكذب واشتغاره بالدين وعدم تعلق ذلك الحديث ببدعته، فينبغي أن تقدم مصلحة تحصيل ذلك الحديث ونشر تلك السنة على مصلحة إهانته وإطفاء بدعته، وأعلم أنه قد وقع من جماعة الطعن في جماعة؛ بسبب اختلافهم في العقائد، فينبغي التنبيه لذلك وعدم الاعتداد به إلا بحق"^(٤).

فمن كان ضعفه بسبب الاعتقاد واستبان من ترجمته أنه لم يكن داعية^(٥)، أو كان وتاب، أو اعتضدت روايته بمتابع، فالمحدثون على قبول روايته، وهذه

(١) منهج الإمام البخاري ص: ١٠٢.

(٢) الكفاية ص ١٥٣ - ١٥٤، ومنهج الإمام البخاري ص: ١٠٢.

(٣) الكفاية ص ١٥٣ - ١٥٤.

(٤) فتح الباري لابن حجر ١/٣٨٥.

(٥) اعترض ابن حزم على هذا الرأي الخامس المختار ووصفه بأنه في غاية الفساد فقال:

"فرق جماهير أسلافنا من أصحاب الحديث بين الداعية من أهل الأهواء وغير الداعية فقالوا إن الداعية مطرح وغير الداعية مقبول".

صفة الرواة المبتدعة الذين لهم رواية عند البخاري ومسلم في الصحيحين، أو عند أصحاب السنن الأربع في سننهم.

قال الذهبي: "الذي تقرر عندنا: أنه لا تعتبر المذاهب في الرواية، ولا تكفر أهل القبلة، إلا بإنكار متواتر من الشريعة. فإذا اعتبرنا ذلك، وانضم إليه الورع والضبط والتقوى، فقد حصل معتمد الرواية، وهذا مذهب الشافعي حيث يقول: "أقبل شهادة أهل الأهواء، إلا الخطابية^(١) من الروافض".

قال شيخنا: هل تقبل رواية المبتدع فيما يؤيد به مذهبه؟ فمن رأى رد الشهادة بالتهمة، لم يقبل، ومن كان داعيةً متجاهراً ببدعته، فليترك إهانته له، وإخاماداً لمذهبه، اللهم إلا أن يكون عنده أثر تفرد به، فنقدم سماعه منه^(٢).

وقال عبد الله بن أحمد قلت لأبي: رويت عن أبي معاوية الضرير وكان مرجئاً، ولم ترو عن شبابة بن سوار وكان قديراً، قال: "لأن أبا معاوية لم يكن يدعو إلى الإرجاء، وشبابه كان يدعو إلى القدر"^(٣).

= وهذا قول لأنه تحكم بغير دليل، ولأن الداعية أولى بالخير وحسن الظن لأنه ينصر ما يعتقد أنه حق عنده وغير الداعية كاتم للذي يعتقد أنه حق، وهذا لا يجوز لأنه مقدم على كتمان الحق أو يكون معتقداً لشيء لم يتيقن أنه حق فذلك أسوأ وأقبح، فسقط الفرق المذكور وصح أن الداعية وغير الداعية سواء. ذكرها طاهر الجزائري في توجيه النظر إلى أصول الأثر (٢/٨٩٠)، ولم أفق عليها في شيء من كتب ابن حزم، ولعل الذي دعا ابن حزم لهذا الكلام صنيع البخاري من إخراج بعض الدعاة إلى البدع مثل عمران بن حطان، الذي قال فيه المبرد: "كان رأس القعدية من الصفرية وخطيبهم وشاعرهم"، قال ابن حجر: "إنه كان داعية إلى مذهبه"، عمران بن حطان داعية إلى مذهب الخوارج ومع ذلك خرج له البخاري، وابن حجر يقول: "ما المانع أن يخرج لمثل هذا وإن كان داعية؟ لأن الخوارج عرفوا بصدق اللهجة"، الخوارج عرفوا بصدق اللهجة، لماذا؟ لأن الكذب عندهم كبيرة، والكبيرة مكفرة، تخرج من الملة عند الخوارج، فعلى هذا يقبل حديث الخوارج ولو كانوا دعاة، على وفق كلام الحافظ؛ لأن الخوارج عرفوا بصدق اللهجة بخلاف الروافض.

(١) الذين يرون الشهادة بالزور لموافقهم.

(٢) الموقظة في علم مصطلح الحديث ص: ٨٥.

(٣) النكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي ٣/٣٩٧.

وفي تاريخ نيسابور للحاكم أن في كتاب مسلم ثلاث من الشيعة^(١).
وقال طاهر الجزائري: "كل من لم يكن مرتكبا لشيء مما أوجع على تحريمه، ولم يكن مع ذلك مقدا على ما يعتقده حراما، وإن كان مما اختلف فيه، وكان معنيا بأحكام القرآن والحديث والإجماع والاختلاف، فهو ممن يعتد بقوله في الخلاف، ما لم يفارق ما قد صح فيه الإجماع وسواء كان مرجئا أو قدريا أو شيعيا أو إباضيا أو صفريا^(٢)، أو سنيا صاحب رأي أو قياس أو صاحب حديث"^(٣).

والأكثر على قبول رواية غير الداعية، إلا إن روى ما يقوي بدعته فيُرد على المذهب المختار، وبه صرح الحافظ أبو إسحاق الجوزجاني شيخ أبي داود، والنسائي، في كتابه "معرفة الرجال" فقال في وصف الراوة: "ومنهم زائغ عن الحق أي عن السنة صادق اللهجة، فليس فيه حيلة إلا أن يؤخذ من حديثه ما لا يكون منكرا إذا لم تقو به بدعته"، قال الحافظ: "ما قاله متجه؛ لأن العلة التي رد لها حديث الداعية واردة فيما إذا كان ظاهر المروي يوافق مذهب المبتدع ولو لم يكن داعيةً والله أعلم"^(٤).



(١) الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح ١/٢٥٣.

(٢) الصفرية: فرقة من الخوارج كانوا يؤلون الحق بالباطل، وقد بادت هذه الطائفة. الفصل في الملل والأهواء والنحل ٤/١٤٥.

(٣) توجيه النظر إلى أصول الأثر ٢/٨٩٠.

(٤) نزهة النظر ص: ١٠٤.

المبحث الثالث

الرواة الذين رموا بالوقف في القرآن، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول

من رمي بالوقف في القرآن من رجال الكتب الستة، وعدتهم تسعة.

١ - إبراهيم بن عبد الله بن حاتم أبو إسحاق الهروي.

روى عن: إسماعيل ابن عليّة، وبشر بن المفضل، وهشيم بن بشير، وعدة، وعنه: الترمذي، وابن ماجه وأبو يعلى الموصلي، وآخرون^(١).

قال يحيى بن معين: "لا بأس به" وسئل عن أصحاب هشيم الذين يعتمد عليهم؟ فقال: "إبراهيم الهروي"، وقال: "الهروي أكيس أصحاب هشيم الذين يعتمد صالح: "أعلم الناس بحديث هشيم، عمرو بن عون، وإبراهيم الهروي"^(٢)، وهكذا أخبر الهروي فقال: "ما من حديث من حديث هشيم، إلا وقد سمعته ما بين العشرين مرة إلى الثلاثين مرة، وكنت أوقفه"^(٣).

وقال الدارقطني: "ثقة ثبت"^(٤)، وذكره ابن حبان في الثقات^(٥)، وقال إبراهيم الحربي: "كان إبراهيم الهروي حافظا متقنا تقيا ما كان هنا أحد مثله، وكان يديم الصيام"^(٦).

(١) تهذيب الكمال في أسماء الرجال ١٢٠/٢.

(٢) تهذيب الكمال ١٢٠/٢.

(٣) السابق.

(٤) تاريخ بغداد ت (٦ ١٢٠).

(٥) الثقات لابن حبان ت (١٢٣٢٢).

(٦) السابق.

وقال أبو الفتح الأزدي: "تقة صدوق إلا أنه رديء المذهب زائع وما سمعت أحدا يذكره إلا بخير"، وقال ابن الدورقي قلت لابن معين أما تتقي الله في الثناء على إبراهيم الهروي، وذكر ما كان منه في زمن ابن أبي داود -يعني في المحنة" (١).

وقال الذهبي: "الحافظ، الإمام، شيخ الإسلام، أبو إسحاق البغدادي، المعروف: بالهروي، وكان صالحاً، زاهداً، عابداً، صواماً، قواماً، متعافاً، كبير القدر، كان لا يفطر إلا أن يدعى إلى طعام" (٢).

وقال أبو زرعة وصالح بن محمد البغدادي: "صدوق في الحديث"، وقال أبو حاتم: "شيخ" (٣).

وقال أبو داود: "ضعيف" (٤).

وقال الخزرجي: "ضعفه أبو داود وغيره لوقفه في القرآن" (٥)، وقال النسائي: "ليس بالقوي" (٦).

قال الحارث بن أبي أسامة: مات سنة أربع وأربعين ومئتين في رمضان. قلت: الشأن فيه كالشأن في كثير من إخوانه الواقفة، وأنه باقٍ على عدالته، وأن كل من ضعفه إنما ضعفه بتهمة الوقف التي ابتلوا بها من حيث لم يحتسبوا، والتي كانت محنه في زمن ابن أبي داود، وهذا الذي أكد عليه الحافظ بعد أن ساق أقوال الأئمة الذين عدلوه وأثنوا عليه خيراً قال: "فتبين بهذا أن

(١) تهذيب التهذيب ١/١٣٣.

(٢) سير أعلام النبلاء ١١/٤٧٨.

(٣) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ت (٣٢٠)، وتهذيب الكمال في أسماء الرجال ٢/١٢٠.

(٤) تهذيب الكمال في أسماء الرجال ٢/١٢٠.

(٥) خلاصة تذهيب تهذيب الكمال ص ١٨.

(٦) تهذيب الكمال في أسماء الرجال ٢/١٢٠.

سبب تضعيفه راجع إلى المذهب"^(١)، وقال في التقريب: "صدوق تُكلم فيه بسبب القرآن"^(٢).

٢- أحمد بن منصور بن سيار بن المبارك، أبو بكر البغدادي المعروف بالرمادي.

روى عن: أحمد بن حنبل، وأبي داود الطيالسي، وأبي عاصم النبيل، وآخرين، وعنه: ابن ماجه، وإسماعيل الصفار، وعبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، وخلق^(٣).

قال عبد الرحمن بن أبي حاتم: "كتبنا عنه مع أبي، وكان أبي يوثقه"^(٤).

وقال الدارقطني: "ثقة"^(٥). وقال: "كان الرمادي إذا اشتكى شيئاً قال: هاتوا أصحاب الحديث، فإذا حضروا قال: "اقرأوا عليّ الحديث"، وقال الخطيب: "رحل وأكثر الكتابة والسماع وصنف المسند، وقال مسلمة بن قاسم: "ثقة مشهور" وقال الخليلي: "ثقة، آخر من روى عنه من الثقات إسماعيل الصفار"^(٦)، وقال ابن حبان: "مستقيم الأمر في الحديث"^(٧).

وقال الذهبي: "أحمد بن منصور الرمادي الحافظ، ثبت صنف المسند، وثقة الدارقطني، وله رحلة إلى عبد الرزاق، قال أبو العباس محمد بن رجاء: قلت

(١) تهذيب التهذيب ١/١٣٣.

(٢) التقريب (١٩٣)

(٣) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (١/٤٩٣).

(٤) تقريب التهذيب ت (٥٩٥٤).

(٥) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (١/٤٩٣).

(٦) تهذيب التهذيب ت (١٤٣)

(٧) الثقات لابن حبان (١٢١٥٩).

لأبي داود: لم أرك تحدث عن الرمادي، فقال، "كان يصحب الواقفة فلم أحدث عنه" (١).

وقال في الميزان: "الحافظ الثقة مشهور، وثقه الدارقطني وغيره، قال محمد بن رجاء البصري: قلت لأبي داود: لم أرك تحدث عن الرمادي! قال: "رأيتاه يصحب الواقفة فلم أحدث عنه" (٢).

وقال الحافظ: "كان عباس الدوري يحله، وقرنه إبراهيم الأصبهاني بأبي بكر بن شيبه في الحفظ" (٣).

وفي التقريب: "ثقة حافظ طعن فيه أبو داود؛ لمذهبه في الوقف في القرآن من الحادية عشرة مات سنة خمس وستين وله ثلاث وثمانون" (٤).

٣- إسحاق بن أبي إسرائيل، واسمه إبراهيم بن كامجر، أبو يعقوب المروزي نزيل بغداد.

روى عن: حماد بن زيد، وابن عيينة، وعبد الرزاق، وغيرهم، وعنه: البخاري في كتاب الأدب، وأبو داود، وأبو يعلى الموصلي، وخلق (٥).

قال يحيى بن معين: "ثقة" (٦)، وقال أبو زكريا: "ابن أبي إسرائيل من ثقات المسلمين، ما كتب حديثاً قط عن أحد من الناس، إلا ما ضبطه هو في ألواح أو

(١) الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم ص ٥٨

(٢) ميزان الاعتدال ت (٦٣٢)، حدث تصحيف في النسخة المطبوعة من الميزان "الرافضة" وهو الخطأ، والذي في النسخ الأخرى من الميزان "الواقفة"، وهو الصحيح.

(٣) تهذيب التهذيب ت (١٤٣).

(٤) تقريب التهذيب ت (٥٩٥٤).

(٥) تهذيب الكمال في أسماء الرجال ٣٩٨/٢.

(٦) السابق.

كتابه"^(١)، وقال أيضاً: "ثقة، مأمون، ضابط"
وقال في موضع آخر: "الثقة الصادق المأمون، ما زال معروفاً بالدين
والخير"^(٢).

وقال أبو حاتم: "كتبت عنه فوقف في القرآن فوقفنا عن حديثه وقد تركه
الناس حتى كنت أمر بمسجده وهو وحيد لا يقربه أحد بعد أن كان الناس إليه
عنقاً واحداً"^(٣).

وقال ابن سعد: "كان مخلطاً متنقلاً. وقف في القرآن ورجع مراراً"^(٤).
وقال صالح جزرة: "صدوق، يقول: القرآن كلام الله، ويقف"، وقال أبو
العباس السراج: سمعته يقول: هؤلاء الصبيان يقولون: كلام الله غير مخلوق،
ألا قالوا: كلام الله، وسكتوا؟"^(٥).

قال إسحاق بن داود: "تجهم إسحاق بن أبي إسرائيل بعد تسعين سنة"^(٦).
وقال أحمد بن حنبل: "إسحاق بن أبي إسرائيل واقفي مشؤوم، إلا أنه كيس،
صاحب حديث".

وقال زكريا الساجي: "كان صدوقاً، تركوه لموضع الوقف، قال: معنى قوله:
تركوه: أعرضوا عن الأخذ عنه، لا أن حديثه في حيز المتروك المطرح"، وقال
الحسين بن إسماعيل الفارسي: "سألت عبدوس بن عبد الله النيسابوري عن
إسحاق بن أبي إسرائيل، فقال: "كان حافظاً جداً، لم يكن مثله في الحفظ

(١) تهذيب الكمال ٣٩٨/٢.

(٢) السابق.

(٣) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٢١٠/٢.

(٤) الطبقات الكبرى ٢٥٢/٧.

(٥) سير أعلام النبلاء ٤٧٦/١١.

(٦) السابق.

والورع، قلت: كان يتهم بالوقف؟، قال: نعم، قلت: أداه ورعه وجموده إلى الوقف، لا أنه كان يتجهم^(١).

قال الذهبي: "حافظ شهير، نزل بغداد"^(٢)، وقال: "الإمام، الحافظ، الثقة"^(٣).
وقال الحافظ: "صدوق، تكلم فيه لوقفه في القرآن، مات سنة خمس وأربعين،
وقيل ست وله خمس وتسعون سنة، من أكابر العاشرة"^(٤).

قلت: هذا مما يدل على أن أكثر هؤلاء الواقفة تم الأخذ عنهم قبل الفتنة، وأن ذلك لا يؤثر على مروياتهم، والظاهر من كلام الأئمة أن أبا يعقوب هذا من الثقات الأثبات والحفاظ الكبار، وأن كل التهم الملتصقة به من جراء الفتنة التي تعرض لها هذا الجيل كله بشعبها الثلاثة^(٥)، ومنها الوقف في القرآن ورعاً وتقية وخوفاً من قهر السلطان، وليس شكاً، قال أحمد بن أبي خيثمة: قال لي مصعب الزبيري: "ناظرني إسحاق بن أبي إسرائيل، فقال: لا أقول كذا، ولا غير ذا - يعني: في القرآن - فناظرته، فقال: "لم أقل على الشك، ولكني أسكت كما سكت القوم قبلي" فمن كان هذا سبيله فالقول فيه كما قال الذهبي: "الإنصاف فيمن هذا حاله أن يكون باقياً على عدالته - والله أعلم، مات في سنة خمس وأربعين ومائتين"^(٦).

(١) سير أعلام النبلاء (١١/٤٧٦).

(٢) ميزان الاعتدال (٧٣٢).

(٣) سير أعلام النبلاء (١١/٤٧٦).

(٤) تقريب التهذيب ت (٣٣٨).

(٥) قصدت بالشعب الثلاثة: القول بخلق القرآن، والوقف فيه، واللفظية الذين قالوا: لفظي بالقرآن مخلوق.

(٦) سير أعلام النبلاء (١١/٤٧٨).

٤- بشر بن منصور السليمي، بفتح المهملة وبعد اللام تحنانية، أبو محمد الأزدي البصري^(١).

روى عن: أيوب السختياني، والثوري، وشعبة، وآخرون، روى عنه: عبد الرحمن بن مهدي، وعلي بن المدني، وفضيل بن عياض، وغيرهم^(٢).
قال أحمد بن حنبل: "بشر بن منصور ثقة ثقة وزيادة"^(٣)، وقال أبو حاتم: "ثقة"^(٤).

وسئل عنه أبو زرعة فقال: "ثقة مأمون، كان عبد الرحمن بن مهدي يقدمه ويفضله ويحدث عنه"^(٥).

وقال ابن حبان: "كان من خيار أهل البصرة وعبادهم"^(٦).

وقال أبو حاتم والنسائي: "ثقة"، وقال علي بن نصر بن علي الجهضمي: "ثبت في الحديث".

وقال علي بن المدني: "ما رأيت أحدا أخوف الله من بشر بن منصور، وكان يصلي كل يوم خمس مئة ركعة، وكان قد حفر قبره وختم فيه القرآن، وكان ورده ثلث القرآن"^(٧).

(١) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ت (١٤٠٨).

(٢) تهذيب الكمال في أسماء الرجال ٤/١٥١.

(٣) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ت (١٤٠٨).

(٤) السابق.

(٥) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ت (١٤٠٨).

(٦) الثقات ت (١٢٦٣٦).

(٧) تهذيب الكمال في أسماء الرجال ٤/١٥٣.

وقال الذهبي: "ثقة"^(١)، قال إسماعيل بن بشر بن منصور: "مات أبى سنة ثمانين ومئة"^(٢).

وقال الحافظ: "صدوق عابد زاهد من الثامنة، مات سنة ثمانين"^(٣).

٥- علي بن أبي هاشم عبيد الله بن طبرخ - بكسر المهملة وسكون الموحدة وآخره معجمة - البغدادي^(٤).

روى عن: إسماعيل بن عليّة، وحماد بن زيد، وسفيان بن عيينة، وآخرين، وروى عنه: البخاري، وإسحاق بن الحسن الحربي، وخلف بن عمرو العُكبري، وخلق^(٥).

قال أبو حاتم: "ما علمته إلا صدوقاً وقف في القرآن، فترك الناس حديثه، وقال وقف في القرآن فوقفنا عن الرواية عنه فأضربوا على حديثه"^(٦)، وسئل يحيى بن معين عن علي بن طبرخ فقال "هو ثقة"^(٧)، وقال الذهبي: "لينه بعضهم لتوقفه في القرآن"^(٨)، وقال في المغني: "أُهدر للوقف في القرآن"^(٩).

(١) الكاشف ت(٥٩٥).

(٢) تهذيب الكمال في أسماء الرجال ١٥٣/٤.

(٣) تقريب التهذيب ت: (٧٠٤).

(٤) تهذيب الكمال في أسماء الرجال ١٧١/٢١، وخلاصة تهذيب تهذيب الكمال ص: ٢٧٨، وتقريب التهذيب ت: ٤٨١٢.

(٥) تهذيب الكمال في أسماء الرجال ١٧١/٢١.

(٦) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ١٩٥/٦.

(٧) تاريخ بغداد ٤٥١/١٣.

(٨) الكاشف ٤٩/٢.

(٩) المغني في الضعفاء ٤٥٦/٢.

وقال الحافظ: "حكى بن أبي خيثمة أنه كان عند بن معين ضعيفاً، كان مع بن أبي داود، فكان يقول بكل مقالة رديئة، وذكره أبو الفتح الأزدي في الضعفاء، فقال علي بن طبراه ضعيف جداً"^(١).

وفي التقريب: "صدوق تكلم فيه للوقف في القرآن، من العاشرة"^(٢).

قلت: جميع من تكلموا فيه لأجل وقفه في القرآن، وإنما كان ذلك بقصد الهجران والتنبيه على موقفه هذا، وليس القصد ترك الرواية عنه، أما تضعيف الأزدي فلا يلتفت إليه كما أكد الحافظ أكثر من مرة فقال: "لا عبرة بقول الأزدي لأنه هو ضعيف فكيف يعتمد في تضعيف الثقات"^(٣).

وقال في الفتح: "قد بين أبو حاتم السبب في توقف من توقف عنه وليس ذلك بمانع من قبول روايته"^(٤).

وتوجيه رواية البخاري لمن رمي بالوقف: أن روايته عنه لعلها كانت قبل تلك الفتنة التي ابتلى بها هذا الجيل بكامله وسقط فيها من سقط، كما صور ذلك ابن الجوزي فقال: "إن القوم إنما أجابوا في خلق القرآن مكرهين، وهم في ذلك قد استعملوا الجائر في الدين، ولكن الإمام أحمد هجرهم على وجه التأديب، ليعلم تعظيم القول الذي أجابوا عليه، فيكون ذلك رادعا لغيرهم من عوام الناس، وحفظا لهم من الزيغ"^(٥).

(١) تهذيب التهذيب ٣٩٤/٧.

(٢) تقريب التهذيب ت: ٤٨١٢.

(٣) فتح الباري لابن حجر ٣٨٦/١.

(٤) ٤٣٠/١.

(٥) مناقب الإمام أحمد، لابن الجوزي، ص ١٨٠، نقلا عن: خصائص أهل الحديث والسنة وبيان منهجهم وفضائلهم والدفاع عنهم، محمد محب الدين أبو زيد، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م، ص ٣٦٢ بتصرف.

٦- علي بن الجعد بن عبيد أبو الحسن الجوهري مولى بني هاشم.
روى عن شعبة والثوري ومالك والحمادين، وخلق غيرهم.
وعنه البخاري وأبو داود وأحمد وابن معين وإسحاق بن أبي إسرائيل
والرازيان، وخلق لا يحصون^(١).

روى عنه البخاري ثلاثة عشر حديثاً في صحيحه^(٢).
قال زياد بن أيوب: "كنت عند علي بن الجعد، فسأله عن القرآن، فقال:
القرآن كلام الله، ومن قال: مخلوق، لم أعنفه، فقال أحمد: بلغني عنه أشد من
هذا"^(٣).

قال الذهبي: "وقف علي بن الجعد، ومصعب الزبيري، وإسحاق بن أبي
إسرائيل، وجماعة وخالفهم نحو من ألف إمام بل سائر أئمة السلف والخلف على
نفي الخليفة عن القرآن، وتكفير الجهمية نسأل الله السلامة في الدين"^(٤).
ثم يوضح الذهبي مكانة علي بن الجعد مدافعاً عنه وعمن وقف من
المحدثين الذين لم تتبين لهم حقيقة المسألة فيقول: "كان طائفة من المحدثين
ينتطعون فيمن له هفوة صغيرة تخالف السنة، وإلا فعليّ إمام كبير، حجة، يقال:
مكث ستين سنة يصوم يوماً، ويفطر يوماً"^(٥).

وقال الحافظ: "ثقة ثبت رمي بالتشيع من صغار التاسعة مات سنة ثلاثين
ومائتين"^(٦).

(١) تاريخ بغداد ت (٦١٦٨)، سير أعلام النبلاء ٤٦٥/١٠، وتهذيب التهذيب ٢٩٣/٧.

(٢) تهذيب التهذيب (٢٩٣/٧)

(٣) سير أعلام النبلاء ٤٦٥/١٠.

(٤) السابق ١٢٥/١٠.

(٥) سير أعلام النبلاء ط الرسالة ٤٦٦/١٠.

(٦) تقريب التهذيب ت (٤٦٩٨)

٧- محمد بن شجاع بن الثلجي، أبو عبد الله الفقيه البغدادي الحنفي، صاحب التصانيف، وكان فقيه أهل الرأي في وقته، وأحد الجهمية القائلين بالوقف في القرآن، وله ميل إلى مذهب المعتزلة^(١).

يروى عن: إسماعيل بن علي، ووكيع بن الجراح، ويحيى ابن آدم، وآخرين، وعنه: عبد الوهاب بن أبي حية، وأبو عبد الله محمد الهروي، ويعقوب بن شيبة السدوسي، وغيرهم^(٢).

قلت: والثلجي هذا اختلفوا فيه جرحاً وتعديلاً:

أولاً: أقوال المجرحين: قال الخطيب: "كان محمد بن شجاع يذهب إلى الوقف في القرآن"^(٣).

وقال عبد الله بن أحمد سمعت القواريري محمد يقول: "ابن شجاع كافر"، وقال موسى بن قاسم: "هو كذاب خبيث"^(٤)، وقال الأزدي: "كذاب لا تحل الرواية عنه لسوء مذهبه وزيغته عن الدين"^(٥).

سئل عنه الإمام أحمد فقال: "مبتدع صاحب هوى"^(٦)، وقال زكريا الساجي: "كان كذاباً احتال في إبطال الحديث عن رسول الله ورده، نصره لفلان ومذهبه"^(٧).

(١) تهذيب الكمال في أسماء الرجال ٣٦٠/٢٥، وميزان الاعتدال ت (٧٦٦٤).

(٢) تهذيب الكمال في أسماء الرجال ٣٦٠/٢٥.

(٣) تاريخ بغداد ت بشار ٣/٣١٥.

(٤) الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي ٣/٧٠.

(٥) تاريخ بغداد: ٥ / ٣٨١.

(٦) تهذيب الكمال في أسماء الرجال ٣٦٣/٢٥.

(٧) السابق ٣٦٢/٢٥.

وقال ابن عدي: "كان يضع أحاديث في التشبيه وينسبها إلى أصحاب الحديث يتلبهم بذلك"^(١).

وقال الجوهرى: قلت لأحمد: "إن الكرابيسي، وابن الثلجي قد تكلما، فقال: فيم؟ قلت: في اللفظ، قال أحمد: اللفظ بالقرآن هو مخلوق، ومن قال: لفظي بالقرآن مخلوق فهو جهمي"^(٢)، وقال الحافظ: "اتهمه بن عدي بالوضع، وكان ينال من الشافعي وأحمد"^(٣)، وفي التقريب: "متروك ورمي بالبدعة، من كبار الحادية عشرة، مات سنة ست وستين وله خمس وثمانون"^(٤).

ثانياً: أقوال المعدلين: ذكره ابن حبان في الثقات^(٥)، وقيل عنه: "كان يوصف بالعبادة"^(٦).

وقال عند موته: "أدفنوني في هذا البيت، فإنه لم يبق فيه طابق إلا ختمت عليه القرآن"^(٧).

وقال الحاكم: "كان مع هناته ذا تلاوة وتعبد، ومات ساجداً في صلاة العصر، ويُرحم إن شاء الله"^(٨)، وقال الذهبي: "ختم له بخير، وكان من أعيان فقهاء زمانه، وهو الذي فتق فقه أبي حنيفة، واحتج له، وأظهر علله، وقواه بالحديث، وكان من أهل العدل والتوحيد"^(٩).

(١) الكامل في ضعفاء الرجال (٥٥١/٧).

(٢) بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم ت (١٢٦٨).

(٣) لسان الميزان ت (٤٦٢١)

(٤) تقريب التهذيب ت (٥٩٥٤)

(٥) الثقات لابن حبان ت (١٥٤٦٧)

(٦) تهذيب الكمال في أسماء الرجال ٣٦٤/٢٥.

(٧) السابق ٣٦٢/٢٥.

(٨) ميزان الاعتدال ٥٧٨/٣.

(٩) السابق.

وقال أحمد بن كامل: "كان فقيه العراق في وقته، وقال أبو الحسين: كان يتفقه ويقرى الناس القرآن"^(١)، وقال ابن قطلوبغا: "فقيه أهل العراق في وقته، والمقدم في الفقه والحديث، وقراءة القرآن، مع ورع وعبادة، مات فجأة في سنة ست وستين ومئتين ساجداً في صلاة العصر"^(٢).

ولما حضرته الوفاة قال: رحم الله الشافعي، وذكر علمه، وقال: قد رجعت عما كنت أقول فيه"^(٣).

وتوفي وهو في صلاة العصر ساجداً لأربع ليال خلون من ذي الحجة سنة ست وستين ومئتين، ودفن في بيت من داره ملاصقاً للمسجد"^(٤).
قلت: بعد عرض واستقراء لأقوال المرحومين تبين أن أسباب الجرح متعددة ومختلفة:

فرمي بالوقف في القرآن، ثم اتهم بالكذب والوضع في الحديث، وكذا اتهم بالنيل من الشافعي وأحمد.

أما قضية الوقف في القرآن، فقد أجاب الخطيب عنها فقال: "إنما وصفه أحمد بذلك؛ لأنه كان يذهب إلى الوقف في القرآن"^(٥).

وأما اتهامه بالكذب في الحديث فيدفعه ثناء الأئمة عليه من ورع وعبادة، وقول الذهبي: "ختم له بخير، وكان من أعيان فقهاء زمانه، وهو الذي فتق فقه أبي حنيفة، واحتج له، وأظهر علته، وقواه بالحديث، وكان من أهل العدل والتوحيد"^(٦).

(١) ميزان الاعتدال ٥٧٨/٣.

(٢) تاج التراجم لابن قطلوبغا ص: ٢٤٢.

(٣) الكامل في ضعفاء الرجال ٥٥٠/٧.

(٤) تاريخ بغداد ٣١٥/٣.

(٥) تاريخ بغداد ٤١٠/١٦.

(٦) ميزان الاعتدال ٥٧٨/٣.

وأما نيله من الشافعي فقد رجع عنه وتاب منه كما ذكر ابن عدي^(١)، وما ختم به للرجل من موته ساجداً وفي صلاة العصر وفي عشر ذي الحجة وختمه الدائم للقرآن ودفنه بجوار المسجد مما جعل الذهبي يقول: "ختم له بخير"^(٢).
والخلاصة في الحكم على الثلجي: أن مصدر تركه واتهامه وقفه في القرآن، بدليل أن الإمام أحمد لما سئل عنه قال: "مبتدع صاحب هوى" ولم يقل غير ذلك، وكلام الساجي السابق بحاجة إلى دليل.

٨- محمد بن محمد بن خالد الباهلي، أبو عمر البصري ابن أخي أبي بكر بن خالد.

روى عن مسدد بن مسرهد، ومعن بن عيسى، وأبي عاصم النبيل، وغيرهم.
وعنه: أبو داود، وأبو بكر أحمد بن الخليل الحريري، وأبو روق أحمد الهزاني، وعبد الرحمن الطهراني^(٣).

قال أبو بكر بن داسة عن أبي داود: "قتلته الزنج صبوا، ورأيت في النوم، فقلت: ما فعل الله بك؟ فقال: أدخلني الجنة، قلت فلم يضرك الوقف يعني في القرآن"^(٤)، وكان دخول الزنج البصرة سنة ٢٥٧هـ.
ذكره ابن حبان في الثقات^(٥)، وقال الحافظ: "ثقة من الحادية عشرة قتل سنة سبع وخمسين"^(٦).

(١) الكامل في ضعفاء الرجال ٥٥٠/٧.

(٢) ميزان الاعتدال ٥٧٨/٣.

(٣) تهذيب الكمال في أسماء الرجال ت (٥٥٨٥)

(٤) تهذيب التهذيب ٤٣١/٩.

(٥) ١١٥/٩.

(٦) تقريب التهذيب ت (٦٢٧٠).

٩- مصعب بن عبد الله بن مصعب بن ثابت بن عبد الله بن الزبير بن العوام، أبو عبد الله الزبيري.

سمع أباه ومالك بن أنس والضحاك بن عثمان وسفيان بن عيينة، وطائفة، وعنه: مسلم، وأبو داود في غير كتابيهما، وابن ماجه بحديث النجش، وأبو يعلى والبغوي، وعدد كثير^(١).

وثقه يحيى بن معين والدارقطني وقال أحمد: "مصعب مستثبت"، ومنهم من تكلم فيه لأجل وقفه في مسألة القرآن^(٢)، وقال الذهبي: "العلامة الصدوق"^(٣)، وقال: "كان صدوقاً عالياً أخبارياً، كبير المحل"، وقد تكلم فيه لوقفه في القرآن، مات سنة ست وثلاثين ومئتين^(٤).

قال أبو بكر المروزي: "كان من الواقفة، فقلت له: قد كان وكيع وأبو بكر بن عياش يقولان: القرآن غير مخلوق، قال: أخطأ وكيع وأبو بكر. قلت: فعندنا عن مالك أنه قال: غير مخلوق. قال: أنا لم أسمع، قلت: يحكيه إسماعيل بن أبي أويس"^(٥).

وقال الحسين بن قهم: "كان مصعب إذا سئل عن القرآن، يقف ويعيب من لا يقف"^(٦).

(١) تهذيب الكمال في أسماء الرجال ٣٥/٢٨، وسير أعلام النبلاء ط الحديث ٩٦/٩.

(٢) تاريخ بغداد ١٣/ ١١٤.

(٣) سير أعلام النبلاء ١٠/١٢٥.

(٤) ميزان الاعتدال ت (٨٥٦٤).

(٥) السّير ١٠/١٢٥.

(٦) تاريخ الإسلام ٥/٩٤١.

وقال الذهبي: "وقف علي بن الجعد، ومصعب الزبيري، وإسحاق بن أبي إسرائيل، وجماعة وخالفهم نحو من ألف إمام بل سائر أئمة السلف والخلف على نفي الخليفة عن القرآن..."^(١).

وقال الحافظ: "لين الحديث وكان عابدا من السابعة مات سنة سبع وخمسين وله ثلاث وسبعون"^(٢).



المطلب الثاني

من رمي بالوقف في القرآن من المحدثين عموماً، وعدتهم ثمانية

الظاهر من تراجم هؤلاء الرواة الذين رموا بالوقف في القرآن أنهم كانوا طبقة واحدة، وفي زمن واحد، وأن بعضهم كانوا يأخذون عن بعض، فهذا يروي عن هذا، وذلك يروي عن ذلك، والكل متأثر بالكل، فالتلميذ يقلد شيخه، وينهج نهجه، وينتصر له، وكذا الأقران ينظر بعضهم إلى بعض، وأن هذه المحنة صُنعت على عين الخليفة المأمون، وتم تمريرها تحت سلطان الدولة، فكثير من هؤلاء الرواة لجأوا إلى التورية والتقية، ليس شكاً، بل خوفاً من قهر السلطان وسطوته، وإلا فحاشاهم وهم من هم أن ينكروا ما هو معلوم من الدين بالضرورة، ولو شاء ربك ما فعلوه، ولكن وقعت هذه المحنة الكبرى لهذا الجيل المبارك الذي قام بعملية الدراية والرواية، ليميز الله الخبيث من الطيب، وبعد ذكر من رمي بالوقف في القرآن من المحدثين في الكتب الستة، أشرع في ذكر باقي المحدثين المتهمين بهذه البدعة مطلقاً:

(١) سير أعلام النبلاء ١٠/١٢٥.

(٢) تقريب التهذيب ت (٦٦٨٦).

١٠/١ - أحمد بن المعذل بن غيلان بن الحكم بن المختار الفهدي، يكنى أبا الفضل، بصري، وأصله من الكوفة، وأبوه المعذل بن غيلان، بذال معجمة مفتوحة، مشددة. كذا ضبطه الدارقطني وغيره^(١).

قال ابن حارث: "كان فقيهاً بمذهب مالك، ذا فضل وورع ودين وعبادة، وقال الصدفي: هو ثقة، كان أبو حاتم يثني عليه، وذكر ابن الحارث عنه، أنه كان يقف في القرآن، ولعل ذلك تقيّة، ولعله في وقت المحنة، أو كراهة للكلام فيما لم يتكلم فيه السلف، كما ذكرنا عن غيره، توفي قريب الأربعين سنة"^(٢).
وقال الذهبي في ترجمة يعقوب بن شيبّة: "أخذ الوقف عن شيخه أحمد المذكور"^(٣).

١١/٢ - إسماعيل بن إبراهيم بن هود الواسطي، أبو إبراهيم الضرير. روى عن يزيد بن هارون، وإسحاق الأزرق، ومحمد بن يزيد الواسطي.
قال أبو زرعة: "اضربوا على حديثه"، ولم يقره^(٤)، وقال أبو حاتم: "كان جهمياً، وكان يقف في القرآن فلا أحدث عنه"^(٥)، وقال الدارقطني: "ليس بالقوي"^(٦).

١٢ /٣ - بشر بن الوليد الكندي الفقيه^(٧).

(١) ترتيب المدارك وتقريب المسالك ٥/٤.

(٢) السابق.

(٣) سير أعلام النبلاء ١٠/١٢٥.

(٤) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٢/١٥٧.

(٥) السابق.

(٦) الضعفاء والمتروكون ت (٨٩).

(٧) ميزان الاعتدال ت (١٢٢٩).

سمع عبد الرحمن بن الغسيل، ومالك بن أنس، وتفقه بأبي يوسف، وروى عنه البغوي، وأبو يعلى وحامد بن شعيب، وولي قضاء مدينة المنصور إلى سنة ثلاث عشرة ومئتين.

قال الدارقطني: "ثقة"، وقال مسلمة: "ثقة وكان ممن امتحن وكان أحمد يثني عليه"^(١).

قال الحافظ: "كان واسع الفقه متعبداً، ورد في اليوم واللييلة مائتا ركعة كان يلزمها بعد ما فلج وشاخ وقد سعى به رجل إلى الدولة أنه لا يقول القرآن مخلوق فأمر به المعتصم أن يحبس في منزله فلما ولي المتوكل أطلقه ثم أنه شاخ واستولى عليه الهرم.

وفي آخر أمره يقال إنه وقف في القرآن فأمسك أصحاب الحديث عنه وتركوه لذلك، قال صالح بن محمد جزرة: "وهو صدوق لكنه لا يعقل، قد كان خرف"، وقال سليمان: "منكر الحديث" وقال الآجري: سألت أبا داود بشر بن الوليد، ثقة؟ قال: لا"^(٢) مات بشر سنة ثمان وثلاثين ومئتين"^(٣).

قال الحافظ: ذكره ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل فلم يذكر فيه جرحاً، ولم أقف عليه فيما ذكر^(٤).

١٣ / ٤ - الحارث بن سريج النقال أبو عمرو الخوارزمي الأصل.

حدث عن الحمادين وابن عيينة وعبد الرحمن بن مهدي، وعدة، وعنه أحمد بن منصور الرمادي، وأحمد بن أبي خيثمة، وأبو بكر بن أبي الدنيا، ويعقوب بن شيبان، وغيرهم^(٥).

(١) لسان الميزان ٣٥/٢.

(٢) السابق.

(٣) ميزان الاعتدال ٣٢٧/١، والاعتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط ص: ٧٢.

(٤) لسان الميزان ٣٥/٢.

(٥) تاريخ بغداد ١٠١/٩.

قال الخطيب: "كان الحارث يذهب إلى الوقف في القرآن"، وقال أبو عبد الله السلمي: "سألت حارثا النقال: ما تقول في القرآن؟ فقال: كلام الله، لا أقول غير هذا، فقلت له: إن أبا عبد الله بن حنبل يقول: هو كلام الله غير مخلوق، فقال لي: إن أبا عبد الله ثقة عدل"^(١).

وقال ابن أبي حاتم كتب عنه أبو زرعة وترك حديثه وامتنع أن يحدثنا عنه، وذكر الحارث بن سريج النقال ليحيى بن معين فلم يرضه، وسئل يحيى بن معين وأنا أسمع عنه وأحمد بن إبراهيم الموصلي فقال ثقنتين صدوقين، قال أحمد بن زهير: "سمعت ابن معين وألقى عليه حديث الحارث النقال فأنكره وقال فيه قولاً سمجاً قبيحاً"^(٢)، وقال أبو معمر القطيعي: "لو كان الحارث بن سريج في مطبخ امتلاً ذباباً"^(٣).

وقال أبو حذيفة عبد الله بن مروان بن معاوية ليحيى بن معين: حارث كان صاحب حديث؟ قال: كان يطلب الحديث، وقال أبو خيثمة: "كان صاحب شغب، يعني حارثاً أي: يشغب في الحديث"

وقال النسائي: "الحارث النقال ليس بثقة"، وقال موسى بن هارون: "مات حارث النقال - وكان واقفياً شديداً الوقوف، وكان يتهم في الحديث - سنة ست وثلاثين يعني ومئتين"^(٤).

قلت: الحارث النقال أنكره كغيره من الواقفة لوقفه في القرآن، وكلام النسائي يحمول على أنه متشدد.

(١) تاريخ بغداد ١٠١/٩.

(٢) تاريخ بغداد ١٠١/٩.

(٣) السابق.

(٤) تاريخ بغداد ١٠١/٩.

١٤/٥- عبد الوهاب بن عيسى بن عبد الوهاب بن أبي حية، أبو القاسم، وراق الجاحظ:

روى عن: إسحاق بن أبي إسرائيل، ومحمد بن شجاع الثلجي، ويعقوب بن شيبية السدوسي، وغيرهم، وعنه: أبو عمر بن حيويه، والدارقطني، وابن شاهين، وأبو حفص الكتاني، وآخرون.

قال الخطيب: "كان صدوقاً في روايته، ويذهب إلى الوقف في القرآن"^(١). وقال الدارقطني: "ثقة يرمى بالوقف، وكان وراق الجاحظ"^(٢)، مات في شعبان من سنة ٣١٩^(٣).

١٥/٦- الفضل بن الحباب بن محمد بن شعيب، أبو خليفة الجمحي، مسند عصره بالبصرة.

روى عن: القعبي، وأبي الوليد الطيالسي، وعليّ المدني، وغيرهم، وعنه: أبو عوانة، وابن حبان، والطبراني، وغيرهم.

قال مسلمة بن قاسم: "كان ثقةً مشهوراً كثير الحديث، وكان يقول بالوقف وهو الذي نقم عليه"^(٤).

وقال الحافظ: "كان ثقة عالماً ما علمت فيه لنا إلا ما قال السليمانى: أنه من الرافضة فهذا لم يصح عن أبي خليفة"^(٥)، وذكره ابن حبان في الثقات^(٦).

(١) تاريخ بغداد ٢٨٧/١٢.

(٢) المؤلف والمختلف للدارقطني ٥٨٩/٢.

(٣) تاريخ بغداد ٢٨٧/١٢.

(٤) لسان الميزان ٤٣٩/٤.

(٥) السابق ٤٣٩/٤.

(٦) الثقات لابن حبان ت (١٤٨٨٨).

وقال الخليلي: "احترقت كتبه، منهم من وثقه ومنهم من تكلم فيه وهو إلى التوثيق أقرب"^(١).

والذي يظهر أنهم تكلموا فيه من أجل مسألة الوقف في القرآن، ولما حضرته الوفاة قال: "قد جعلت كل من تكلم فيَّ في حل إلا من قال إني أقف في القرآن، أقول: القرآن كلام الله غير مخلوق"^(٢).

وقال أبو علي النيسابوري الحافظ: "دخلت أنا وأبو عوانة البصرة، فقيل: إن أبا خليفة قد هُجر، ويُدعى عليه أنه قال: القرآن مخلوق، فقال لي أبو عوانة: يا بني لا بد أن ندخل عليه، قال: فقال له أبو عوانة: ما تقول في القرآن؟ فاحمر وجهه وسكت، ثم قال: القرآن كلام الله غير مخلوق، ومن قال مخلوق، فهو كافر، وأنا تائب إلى الله من كل ذنب إلا الكذب، فإني لم أكذب قط استغفر الله، قال: فقام أبو علي فقبل رأسه، ثم قام أبو عوانة إلى أبي خليفة فقبل كتفه"^(٣).

قلت: وهذا الذي سبق ذكره تأكيد للنتيجة التي أرشدنا الله تعالى إليها، أن الذين رُموا بالوقف في القرآن لم يكونوا شكّاكاً، ولم يصدر منهم ذلك على الحقيقة كما فهمه بعض معاصريهم، وأن مسألة الوقف في القرآن كانت بمثابة سحابة صيف، ظهرت ثم انقشعت سريعاً دون أن تخلف آثاراً، أو أنها ظهرت بعد أخذ الأئمة الرواية عنهم، وأن من قالها منهم فبلسانه خوفاً من البطش به، وأنه تاب منها على الفور، وأما قلبه فمطمئن بالحقيقة التي عليها السواد الأعظم من الأمة: أن القرآن كلام الله تعالى على الحقيقة غير مخلوق، وهذا ما يجعلنا نطمئن لرواية أصحاب الكتب الستة وغيرهم عن بالواقفة، فله الحمد.

(١) الإرشاد في معرفة علماء الحديث للخليلي ٥٢٦/٢.

(٢) سؤالات السهمي للدارقطني ٣٥٢.

(٣) زيادات القطيعي على مسند الإمام أحمد دراسة وتخريجا ص: ١٤٣.

١٦/٧ - مصعب بن عبد الله بن مصعب بن ثابت الزبيري^(١).

روى عن مالك وجماعة، وآخر من حدث عنه أبو القاسم البخوي.

وثقة ابن معين والدارقطني، وقال أحمد: "مصعب مستثبت"، وقال الذهبي: "كان صدوقاً عالياً أخبارياً، كبير المحل"، وقد تكلم فيه لوقفه في القرآن، قال المروزي: قلت له: قد كان وكيع وأبو بكر بن عياش يقولان: القرآن غير مخلوق، فقال: أخطأ! فقلت له: فعندنا عن مالك إنه قال غير مخلوق؟ قال: لم أسمع، وقال الحسين بن فهم: "كان مصعب يقف ويعيب من لا يقف، مات سنة ست وثلاثين ومئتين"^(٢).

١٧/٨ - يعقوب بن شيبه بن الصلت بن عصفور، أبو يوسف السدوسي، من

أهل البصرة.

روى عن: روح بن عبادة، وعفان بن مسلم، وأبي الوليد الطيالسي، وخلق، وعنه: ابن ابنه محمد بن أحمد بن يعقوب، ويوسف بن يعقوب البهلول، وآخرون، وكان يعقوب من فقهاء البغداديين^(٣).

قال الخطيب: "كان ثقة"^(٤)، وسئل عنه أحمد بن حنبل فقال: "مبتدع صاحب هوى"، قلت: إنما وصفه أحمد بذلك؛ لأنه كان يذهب إلى الوقف في القرآن^(٥).

وقال الذهبي: "الحافظ العلامة صاحب المسند الكبير المعلل، ما صنف مسند أحسن منه ولكنه ما أتمه، ولو أكمل لكان في مائة مجلد، ويخرج العالي والنازل ويذكر أولاً سيرة الصحابي مستوفاة ثم يذكر ما رواه، ويوضح علل الأحاديث،

(١) ميزان الاعتدال ت (٨٥٦٤)، والمغني في الضعفاء ت (٦٢٦٥).

(٢) ميزان الاعتدال ت (٨٥٦٤).

(٣) السابق ١٦/٤١٠.

(٤) تاريخ بغداد ١٦/٤١٠.

(٥) السابق ١٦/٤١٠.

ويتكلم على الرجال، ويجرح ويعدل بكلام مفيد عذب شاف بحيث إن الناظر في مسنده لا يمل منه، وثقة الخطيب وغيره وكان من كبار علماء الحديث، له دنيا واسعة وتجل " (١).

قلت: لعل يعقوب وقف في القرآن تبعاً لشيخه أحمد بن المعدل، حيث تأثر به وانتصر لمذهبه كما قال الذهبي: "أخذ الوقف عن شيخه أحمد المذكور" (٢).
ويعقوب إمام كبير له أقواله في الجرح والتعديل، وله كلام حسن في علم المصطلح، كما أنه أخذ علم العلل عن أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وعلي بن المديني وكان من أخص تلاميذه، حتى لكأن مسنده شرح لكتاب العلل لابن المديني، وقد أخذت فيه رسائل دكتوراه أظهرت مكانته في هذا العلم (٣).



(١) طبقات الحفاظ للذهبي ١١٨/٢، وسير أعلام النبلاء ١٠/١٢٤.

(٢) سير أعلام النبلاء ١٠/١٢٥.

(٣) حصل الدكتور أنس صلاح الدين حسن صبري على الدكتوراه بعنوان "الإمام يعقوب بن شيببة السدوسي وجهوده في الحديث" بتقدير ممتاز، سنة ٢٠٠٤، من كلية العلوم الإسلامية، جامعة بغداد، كما حصل الباحث، علي عبدالله الصياح على رسالة الماجستير من جامعة الملك سعود، وكانت بعنوان "يعقوب بن شيببة السدوسي آثاره ومنهجه في الجرح والتعديل"، ثم بعد ذلك أضاف إليها مباحث أخرى، وضمنها الجزء الموجود من مسنده في العلل، وأسمائها "الموسوعة العلمية الشاملة للإمام الحافظ يعقوب بن شيببة السدوسي، ١٨٢-٢٦٢هـ"، وطبعها مكتبة أضواء السلف، بالمملكة العربية السعودية، وكم من إمام مثل يعقوب بن شيببة يحتاج إلى دراسة تظهر جهوده.

المطلب الثالث

دفاع أئمة الحديث ونقاده عن هؤلاء الرواة الذين رموا ببدعة الوقف في القرآن

بعد التتبع والاستقراء ومن خلال تراجم وسير هؤلاء الرواة الذين رموا ببدعة الوقف في القرآن تبين أنه ليس فيهم من بدعته مكفرة، وأن أكثرهم لم يكن داعيةً إلى بدعته، أو كان داعيةً ثم تاب، وأكثرهم ممن أخذ عنه قبل هذه المحنة التي ابتلى بها هذا الجيل، وأن أكثر ما يروي لهم في المتابعات والشواهد، وأحياناً يروى لهم في الأصول لكن بمتابعة غيرهم لهم، كما أن كثير منهم لم يصح ما رُموا به، وكذا مروياتهم لا علاقة لها بهذه البدعة التي رموا بها وانتسبوا إليها، وهم من أهل القرون الثلاثة الفاضلة.

قال الذهبي: "الماء إذا بلغ قلتين لم يحمل الخبث، والمؤمن إذا رجحت حسناته وقلت سيئاته فهو من المفlichen، وهذا لو كان ما قيل في الثقة الرضي مؤثراً، فكيف وهو لا تأثير له"^(١).

وقال الحافظ في ترجمة علي بن أبي هاشم: "قد بين أبو حاتم السبب في توقف من توقف عنه وليس ذلك بمانع من قبول روايته"^(٢).

والذي ثبت لأئمة الحديث ونقاده أن هؤلاء الرواة الذين رموا بالوقف في القرآن ليست أصولهم جهمية، وليسوا شكاكاً، بل كانوا أئمة الهدى، وجبالاً في العلم، والأمر كان بالنسبة لهم جديداً، وكانوا الفكرة جديدة عليهم، فلم يكونوا دعاة إلى الوقف، وإنما تورطوا في هذه البدعة من حيث لا يشعرون، وهذا ما جعل أصحاب الكتب الستة وغيرهم من المحدثين المصنفين يقبلوا الرواية عنهم، دون التفات لهذه البدعة.

(١) الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم ص ٢٦.

(٢) ٤٣٠/١.

وقد وقعت محنة خلق القرآن، والوقف فيه، واللفظية في أحضان الدولة العباسية بقيادة المأمون ثم المعتصم ثم الواثق، وثلاثتهم وقف فيها موقفاً شديداً ضد العلماء متأثرين بالفكر الاعتزالي، فأجبروهم على القول بخلق القرآن، ومن خالفهم كان جزاؤه العذاب الشديد الذي لا يطيقه أحد، فمن وجد في نفسه القدرة على احتمال العذاب رفض إجابتهم بذلك، وعلى رأسهم الإمام أحمد بن حنبل، ومن أشفق على نفسه شدة العذاب أجابهم تقيّة وخوفاً من بطش السلطان لا اعتقاداً، ومنهم من توقف فيه فلم يزد على قول القرآن كلام الله، ومنهم اللفظية الذين يقولون: "لفظي بالقرآن مخلوق"، فلا ضير على من أجاب مثل هذا الأمر مكرهاً عليه، يقول الإمام الذهبي في تعليقه على رفض الإمام أحمد بن حنبل الكتابة عن يحيى بن معين؛ لقوله بخلق القرآن: "هذا أمر ضيق ولا حرج على من أجاب في المحنة، بل ولا على من أكره على صريح الكفر عملاً بالآية، وهذا هو الحق، وكان يحيى (رضي الله عنه) من أئمة السنة فخاف من سطوة الدولة، وأجاب تقيّة" (١).

"وهذه مسألة تشدد فيها الإمام أحمد بن حنبل (رضي الله عنه) لما صبر في المحنة وقاسى من الشدائد، والآخرين لم يكونوا بمثل قدرته على التحمل فأجابوا تقيّة، أو رهبة من السلطان، ثم عادوا، وهو شيء سمح به الدين، فكان ماذا؟ فلو تركنا حديث هؤلاء لذهبت سنن كثيرة" (٢).

وذكر ابن الجوزي أن القوم إنما أجابوا في خلق القرآن مكرهين، وهم في ذلك قد استعملوا الجائز في الدين، ولكن الإمام أحمد هجرهم على وجه التأديب،

(١) سير أعلام النبلاء ١١/٨٧.

(٢) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، الحافظ المزي ٣١/٥٦٤.

ليُعلم تعظيم القول الذي أجابوا عليه، فيكون ذلك رادعاً لغيرهم من عوام الناس، وحفظاً لهم من الزيغ^(١).

والإكراه يرفع عن المسلمين الحرج؛ لقول الرسول: "إن الله وضع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه"^(٢).

فمن وقف من المحدثين الذين لم تتبين لهم حقيقة المسألة، فالأمر فيهم كما قال الدارمي حين ذكر أن من أكبر ما احتج به الواقفة أن من المحدثين من قالوا بالوقف، وأجاب بأن هذه الأغلوطة التي ذكرتها الجهمية لما وقعت في مسامع هؤلاء لم ينفطنوا لها^(٣).

قال الذهبي: "كان طائفة من المحدثين يتنطعون فيمن له هفوة صغيرة تخالف السنة"^(٤).

(١) مناقب الإمام أحمد، ابن الجوزي، ص ١٨٠، نقلا عن: خصائص أهل الحديث والسنة وبيان منهجهم وفضائلهم والدفاع عنهم، محمد محب الدين أبو زيد، دار ابن الجوزي، القاهرة، ط ١، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م، ص ٣٦٢ بتصرف.

(٢) ابن ماجه في كتاب الطلاق باب: طلاق المكره والناسي، رقم (٢٠٤٥)، وفي الزوائد للبوصيري: إسناده صحيح إن سلم من الانقطاع، وقال الشيخ فؤاد عبدالباقي: والظاهر أنه منقطع بدليل زيادة عبيد بن نعيم في الطريق الثاني وليس ببعيد أن يكون السقط من جهة الوليد بن مسلم فإنه كان يدلس، وصححه الألباني في صحيح سنن ابن ماجه برقم (١٦٦٤)، وقال في الإرواء: ٨٢، وهداية الرواة: ٦٢٤٨: ومما يشهد له أيضا ما رواه مسلم عن ابن عباس (رضي الله عنهما) قال: لما نزلت {ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا} قال الله تعالى: قد فعلت.. الحديث، ورواه أيضا من حديث أبي هريرة، وقول ابن رجب: "ليس واحد منهما مصرحاً برفعه" لا يضره، فإنه لا يُقال من قبل الرأي، فله حكم المرفوع كما هو ظاهر.

(٣) ينظر الرد على الجهمية ص ١٩٦.

(٤) سير أعلام النبلاء ط الرسالة ١٠/٤٦٦.

ولقد تتبع المحدثون رواية المبتدع، ووضعوا شروطاً لقبولها^(١)؛ ذلك لأن النقص مستولٍ على جملة البشر، كما يقول الراغب: "المرء لا يسلم من الزلل،

(١) وهذه الشروط هي:

الشرط الأول: ألا يكون مكفراً ببدعته، فمن كفره أهل السنة والجماعة بعينه، فهذا لا يستحق أن يذكر في زمرة المسلمين فضلاً عن أن يكون من الرواة المقبولين.
الشرط الثاني: ألا يكون فيه سبب لردّ الحديث سوى البدعة، أي أن يكون معروفاً بالتقوى والورع، ومُعظماً لحرّمات الدين، وضابطاً ... إلخ، فالمقصود: ألا يكون فيه طعنٌ سوى البدعة.

الشرط الثالث: أن يكون غير معاندٍ متبع للهوى، وهي التي يُعبر عنها العلماء بقولهم: ألا يكون داعية، وقد عبّر عنها الإمام مسلم في مقدمة صحيحه بقوله: ألا يكون معانداً، فعبر بالمعاند ولم يُعبر بمطلق الداعية.

الشرط الرابع: ألا يروي حديثاً منكراً يؤيد بدعته. وينبغي التنبه لكون الحديث منكراً، فلا يكفي أنه يؤيد بدعته، فقد يروي المبتدع حديثاً يؤيد بدعته، لكن لا يكون منكراً، فحينها إذا اجتمع مع بقية الشروط قبلنا هذه الرواية، كما أخرج الإمام مسلم حديث عدي بن ثابت وهو من الرافضة، أن النبي (ﷺ) قال لعلي: "لا يحبك إلا مؤمن، ولا يبغضك إلا منافق"، فهذه رواية في صحيح مسلم لأحد المبتدعة الدعاة، يؤيد فيها بدعته، لكن ليس فيها نكارة، فلا يشك أحدٌ أن عليّ (رضي الله عنه) لا يحبه إلا مؤمن ولا يبغضه إلا منافق، بل هذا نقوله في جميع الصحابة؛ فلذلك أخرجها مسلم. التخريج ودراسة الأسانيد لحاتم العوني ص: ٨٦.

وخلاصة الدفاع عن هؤلاء الرواة الواقفة وغيرهم من المبتدعة في النقاط التالية:

- ١- ليس فيهم من بدعتهم مكفرة.
- ٢- أكثرهم لم يكن داعية إلى بدعته، أو كان داعية ثم تاب. انظر ترجمة: علي بن أبي هاشم في هدي الساري ص ٤٠٤، و ترجمة شبابه بن سوار في الهدي ص ٤٦٩، و ترجمة: عبد الحميد بن عبد الرحمن الحمانى في الهدي ص ٤٣٧.

فكل بني آدم خطأ، فأبي الرجال المهذب؟^(١)، ومن ثم قال ابن المبارك: "إذا غلبت محاسن الرجل لم تذكر المساوي، وإذا غلبت المساوي لم تذكر المحاسن"^(٢).

فالمحدثون الذين عرف منهم التقى والورع، وتحري الحق، واتباع السنة، والنصح للمسلمين، إذا وقع أحد منهم في خطأ، لا نبدعه، ولا نضلله، ولا نحرم أنفسنا من علمه وخيره، بل ننبه على خطئه، ونستغفر له، ونشيد مع ذلك بمحاسنه ومناقبه.

وهذا ما قرره الإمام الذهبي عند دفاعه عن الإمام قتادة بن دعامة السدوسي فقال: "كان يرى القدر، نسأل الله العفو، ومع هذا فما توقف أحد في صدقه وعدالته وحفظه، ولعل الله يعذر أمثاله ممن تلبس ببدعة يريد بها تعظيم الباري وتنزيهه، وبذل وسعه، والله حكيم لطيف بعباده، ولا يسأل عما يفعل.

ثم إن الكبير من أئمة العلم إذا كثر صوابه، وعلم تحريه للحق، واتسع علمه، وظهر ذكاؤه، وعرف صلاحه وورعه واتباعه، يغفر له زلله، ولا نضلله

= وهذا معنى كلام الإمام أحمد رداً على ابنه عندما سأله: قلت لأبي: رويت عن أبي معاوية الضرير وكان مرجئاً، ولم ترو عن شبابه بن سوار وكان قدريا، قال: "لأن أبا معاوية لم يكن يدعو إلى الإرجاء، وشبابه كان يدعو إلى القدر". النكت للزركشي ٣/٣٩٧.

٣- أكثرهم ممن أخذ عنه قبل هذه المحنة التي ابتلى بها هذا الجيل، وكانت فتنة عظيمة، ولكن الله سلم.

٤- أكثر ما يروي لهم في المتابعات والشواهد.

٥- أحياناً يروي لهم في الأصول لكن بمتابعة غيرهم لهم.

٦- كثير منهم لم يصح ما رموا به. منهج الإمام البخاري ص: ١٠٥.

(١) سير أعلام النبلاء، ٨/٣٩٨.

(٢) السابق.

ونظره، وننسى محاسنه، نعم ولا نقتدي به في بدعته وخطئه، ونرجو له التوبة من ذلك" (١).

ومن قواعد علم الجرح والتعديل وحقائقه، أنه لا يقبل الجرح في حق من استفاضت عدالته واشتهرت إمامته؛ ولذلك لا يلتفت - مثلاً - إلى كلام ابن أبي ذئب في الإمام مالك، ولا إلى كلام النسائي في أحمد بن صالح المصري؛ لأن هؤلاء أئمة مشهورون صار الجارح لهم كمن أتى بخير غريب، لو صح لتوافرت الدواعي على نقله وكان القاطع قائماً على كذبه (٢).

بل ويعاب من وقع في هذه الهنة وتلك الزلة، ولذا حينما تكلم الإمام يحيى بن معين في الإمام الشافعي، صحح له ذلك الإمام الذهبي، وعابه على ذلك، فقال: "قد آذى ابن معين نفسه بذلك، ولم يلتفت الناس إلى كلامه في الشافعي، ولا إلى كلامه في جماعة من الأثبات، كما لم يلتفتوا إلى توثيقه لبعض الناس، فإننا نقبل قوله دائماً في الجرح والتعديل ونقدمه على كثير من الحفاظ، ما لم يخالف الجمهور في اجتهاده، فإذا انفرد بتوثيق من لينه الجمهور، أو بتضعيف من وثقه الجمهور وقبلوه، فالحكم لعموم أقوال الأئمة، لا لمن شذ... (٣)".

قال الذهبي في الميزان وهو يدافع عن علي ابن المديني: "قد بدت منه هفوة ثم تاب منها، وهذا أبو عبد الله البخاري - وناهيك به - قد شحن صحيحه بحديث علي بن المديني، وقال: ما استصغرت نفسي بين يدي أحد إلا بين يدي علي بن المديني، ولو تركت حديث علي، وصاحبه محمد، وشيخه عبد الرزاق، وعثمان بن أبي شيبة، وإبراهيم بن سعد، وعفان، وأبان العطار، وإسرائيل،

(١) سير أعلام النبلاء ٥/٢٧١.

(٢) طبقات الشافعية الكبرى ٢/١٢.

(٣) الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم، للذهبي ص ٢٩، ٣٠.

وأزهر السمان، وبهز بن أسد، وثابت البناني، وجريز بن عبد الحميد، لغلقنا الباب، وانقطع الخطاب، ولماتت الآثار، واستولت الزنادقة، ولخرج الدجال، أفما لك عقل يا عقيلي، أتدرى فيمن تتكلم، وإنما تبعناك في ذكر هذا النمط لنذب عنهم، ولنزيف ما قيل فيهم، كأنك لا تدري أن كل واحد من هؤلاء أوثق منك بطبقات، بل وأوثق من ثقات كثيرين لم توردهم في كتابك، فهذا مما لا يرتاب فيه محدث، وأنا أشتهي أن تعرفني من هو الثقة الثبت الذي ما غلط ولا انفرد بما لا يتابع عليه، بل الثقة الحافظ إذا انفرد بأحاديث كان أرفع له، وأكمل لرتبته، وأدل على اعتناؤه بعلم الاثر، وضبطه دون أقرانه لأشياء ما عرفوها، اللهم إلا أن يتبين غلظه ووهمه في الشيء فيعرف ذلك، فانظر اول شيء إلى أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم الكبار والصغار، ما فيهم أحد إلا وقد انفرد بسنة، فيقال له: هذا الحديث لا يتابع عليه، وكذلك التابعون، كل واحد عنده ما ليس عند الآخر من العلم، وإن تفرد الثقة المتقن يعد صحيحا غريبا، وإن تفرد الصدوق ومن دونه يعد منكراً، وإن إكثار الراوي من الأحاديث التي لا يوافق عليها لفظاً أو إسناداً يصيره متروك الحديث، ثم ما كل أحد فيه بدعة أو له هفوة أو ذنوب يقدر فيه بما يوهن حديثه، ولا من شرط الثقة أن يكون معصوماً من الخطايا والخطأ، ولكن فائدة ذكرنا كثيراً من الثقات الذين فيهم أدنى بدعة أولهم أو هام يسيرة في سعة علمهم أن يعرف أن غيرهم أرجح منهم وأوثق إذا عارضهم أو خالفهم، فزن الأشياء بالعدل والورع"^(١).

فالعبرة في الرواية بصدق الراوي وأمانته، والثقة بدينه، وخلقه، وسلوكه والاستقامة على الدين، والمتتبع لأحوال الرواة يرى بعضاً من أهل البدع

(١) ميزان الاعتدال ٣/١٤٠.

موضعاً للثقة والاطمئنان وإن كان داعية، ويؤكد الذهبي هذا في الميزان^(١) في ترجمة أبان بن تغلب الكوفي: "شيعي جلد، ولكنه صدوق فلنا صدقه، وعليه بدعته" ونقل توثيقه عن أحمد، وغيره.

وقال أبو داود السجستاني: "ليس في أهل الأهواء أصح حديثاً من الخوارج: ولذلك احتج البخاري بعمران بن حطان، وهو من دعاة الشراة"^(٢)، وخرج الشيخان لعبد الحميد بن عبد الرحمن الحماني^(٣) وكان داعية إلى الإرجاء وقد وثقه ابن معين، وأحمد بن حنبل، وغيرهما ولم يحتج مسلم بعبد الحميد، بل أخرج له في المقدمة^(٤)، فإذا وجدنا بعض الأئمة الكبار من أمثال البخاري ومسلم لم يتقيد فيمن أخرج لهم في كتابه ببعض القواعد فذلك لاعتبارات ظهرت لهم ورجحت جانب الصدق على الكذب والبراءة على التهمة، وإذا تعارض كلام الناقد وكلام صاحبي الصحيحين فيمن أخرج لهم الشيخان من أهل البدع، قدم كلامهم واعتبارهم للراوي على كلام غيرهم؛ لأنهما أعرف بالرجال من غيرهما، وليس ذلك تعصباً لصاحبي الصحيحين، ولكنه الحق الذي ظهر بعد البحث والنظر، والله أعلم^(٥).

(١) ميزان الاعتدال ١/٥-٦.

(٢) قال أهل اللغة: الشراة جمع شار، والشاري: واحد الشراة، وهم فرقة من الخوارج، وإنما سموا بذلك لأنهم زعموا أنهم شروا أنفسهم من الله، وقيل: لأنهم ألج الناس في مذهبهم من شري الرجل -بالكسر- في الشر، إذا لح فيه. النكت الوفية بما في شرح الألفية ١/٦٦٠.

(٣) الحماني: بكسر الحاء المهملة وتشديد الميم المفتوحة قال الحافظ: صدوق يخطئ ورمي بالإرجاء من التاسعة مات سنة اثنتين ومائتين. تقريب التهذيب ١/٤٦٩.

(٤) تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي ١/٣٨٦.

(٥) الوسيط في علوم ومصطلح الحديث ص: ٨٥.

قال ابن الصلاح: "هذا المذهب أعدلها وأولالها، والأول بعيد مباعد للشائع عن أئمة الحديث، فإن كتبهم طافحة بالرواية عن المبتدعة غير الدعاء. وفي الصحيحين كثير من أحاديثهم في الشواهد والأصول"^(١).

واشترط الإمام الجوزجاني شرطاً آخر لقبول رواية المبتدع غير الداعية، هو ألا يكون الحديث الذي رواه مؤيداً لبدعته، فقال: "ومنهم زائغ عن الحق - أي عن السنة - صادق اللهجة فليس فيه حيلة إلا أن يؤخذ من حديثه ما لا يكون منكراً إذا لم يقو به بدعته".

وأيد الحافظ ابن حجر هذا الرأي فقال: "ما قاله - أي الجوزجاني - متجه، لأن العلة التي رد لها حديث الداعية واردة فيما إذا كان ظاهر المروي يوافق مذهب المبتدع ولم يكن داعية"^(٢).

وإجماع الأئمة على تلقي الصحيحين بالقبول، مع وجود أحاديث المبتدعة غير الدعاء شاهدٌ قوياً لهذا.

وأما ما وقع في الصحيحين من الرواية لبعض المبتدعة الدعاء، فلا يخل بهذه القاعدة، ولا يطعن في الكتابين^(٣)؛ لأنه قليل نادر جداً كما حقق الحافظ ابن حجر^(٤)، وقد توفر فيهم من الصدق: ما لو أن أحدهم أن يخبر من السماء أهون عليه من أن يكذب على رسول الله (ﷺ). لذلك استثنى هؤلاء الرواة القلائل. وواضح أن هذا أمر لا يستطيع تقديره غير أولئك الأئمة المعاصرين للرواة أو قريبي العهد بهم كما أن النادر لا حكم له^(٥).

(١) مقدمة ابن الصلاح ص: ١١٥.

(٢) شرح النخبة نسخة لقط الدرر: ٩١.

(٣) تدريب الراوي: ٢١٧-٢١٨.

(٤) مفصلاً في هدي الساري: ٢: ١٧٩، ١٧٨.

(٥) منهج النقد في علوم الحديث ص: ٨٤.

ومن ثمّ فالذي عليه الأئمة والمعمول به في الصحيحين وغيرهما من دواوين السنن، أن المبتدع روايته مقبولة إذا كان معروفا بالصدق والأمانة، ولم يكن من مذهبه استحلال الكذب، فهذا تقبل روايته كما خرج الشيخان لمثل هذه الطائفة، حتى وإن روى ما يؤيد بدعته، فإن الراجح والمعمول به قبول روايته.



الخلاصة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على من جُمعت كل خصال الخير فيه، وآله وصحبه وتابعيه.

فبعد الدراسة والتحقيق لقضية الوقف في القرآن، أرشدنا الله تعالى إلى هذه

النتائج والتوصيات:

أولاً: النتائج:

- البدعة: "كل أمر محدث في الدين، خالف الأصول، أو ناقض ما واطب عليه الرسول، أو هدم مقاصد الشريعة".
- اختلفت كلمة العلماء في تقسيم البدعة، فمنهم من يرى تقسيمها إلى محمودة ومذمومة وضمنوها الأحكام الخمسة، ومنهم من يقسمها إلى صغرى وكبرى، ومنهم من يرى تقسيمها إلى بدعة مكفرة وأخرى غير مكفرة، والفريق الثاني لا يرى التقسيم أصلاً، لأن البدعة خصت شرعاً بالمذموم.
- أن ما ثبتت بدعته ثبتت حرمة، وما وصف بكونه بدعة ممدوحة، فليس بدعة من كل وجه على الحقيقة، بل هو بدعة من حيث اللغة.
- أن الواقف في القرآن هو من لا يقول مخلوق ولا ليس بمخلوق، ويكتفي بقوله: القرآن كلام الله ولا يزيد على ذلك، وتسمى (بدعة الوقف في القرآن)، وقد ظهرت في الدولة العباسية وفي خلافة المأمون، وهو الذي تولى كبرها، ثم المعتصم، ثم الواثق، فكان الأخير يحمل الناس عليها ويختبرهم فيها.
- الواقفة في القرآن على أقسام ثلاثة: قسم وقفوا شكاً ولم يتبين لهم الأمر بزعمهم ويطلق عليهم شكك، وبعضهم بدع من خالفه، وقسم سكتوا عن الخوض في ذلك مع اعتقادهم بأن القرآن كلام الله غير مخلوق تورعاً، وقسم جاهل، وهذا عليه أن يسأل ليتعلم.

- حكم هؤلاء الواقفة مختلف فيه على أقوال ثلاثة: أنهم مبتدعة، أو مرتدون، أو كفار.

- الرمي بالوقف في القرآن بدعة من البدع التي طعن المحدثون بها الرواة بسبب الاعتقاد، مثلها مثل الإرجاء، والتشيع، والرفض، والنصب، والقدرية، والجهمية، والخوارج، والإباضية، والقعدية، وغير ذلك من البدع ابتلي بها جماعة من الرواة، وليس ذلك بمانع من قبول روايتهم كما قرره الذهبي وابن حجر.

- حرر الحافظ هذه المسألة فقال: "التحقيق أنه لا يرد كل مكفر ببدعة، لأن كل طائفة تدعي أن مخالفيها مبتدعة، وقد تبالغ فتكفر مخالفيها، فلو أخذ ذلك على الإطلاق لاستلزم تكفير جميع الطوائف.

فالمعتمد أن الذي تُرد روايته من أنكُر أمراً متواتراً من الشرع معلوماً من الدين بالضرورة، فأما من لم يكن بهذه الصفة، وانضم إلى ذلك ضبطه لما يرويه، مع ورعه وتقواه، فلا مانع من قبوله"^(١)، ورجح الشيخ شاکر ما حققه الحافظ وقال: "إنه الحق الجدير بالاعتبار، ويؤيده النظر الصحيح"^(٢).

- الرواة المبتدعون على قسمين: من تكون بدعته مكفرة، وضابط الكفر بالبدعة، أن ينكر المبتدع أمراً متواتراً معلوماً من الدين بالضرورة ومن كان هذا سبيله فللعلماء في مروياته مذاهب ثلاثة:

القبول مطلقاً وإن كانوا كفاراً أو فساقاً بالتأويل، الرد مطلقاً، والثالث: يقبل خبرهم إذا كانوا يعتقدون حرمة الكذب.

(١) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر ص: ١٢٧.

(٢) شرح نخبة الفكر ٩/١٤.

- الثاني من أقسام الرواة المبتدعة: من تكون بدعته غير مكفرة، فالعلماء في روايته مذاهب خمسة:

الأول: لا يحتج بروايته مطلقاً، الثاني: تقبل أخبار المبتدعين مطلقاً وإن كانوا كفاراً وفساقاً بالتأويل، والثالث: يحتج به إن لم يكن ممن يستحل الكذب في نصرته مذهبه، سواء أكان داعية أم لا، والرابع: تقبل روايته إذا كانت بدعته صغرى، وإذا كانت كبرى فلا تقبل، والخامس: وهو المختار، التفصيل فيحتج به إن لم يكن داعياً إلى بدعته، ولا يحتج به إن كان داعياً إليها، لأن تزيين بدعته قد يحمله على تحريف الروايات وتسويتها على ما يقتضيه مذهبه، وهذا مذهب عامة العلماء، وهو الأعدل والأظهر، ويؤيده احتجاج البخاري ومسلم في الصحيحين بكثير من المبتدعة غير الدعاة، كما صرح الخطيب^(١).

- المعايير والضوابط المعتمدة في الرواية عن المبتدعة: ألا تكون بدعتهم مكفرة، وألا يكونوا دعاة إلى بدعتهم، أو كانوا دعاة ثم تابوا، وأكثرهم ممن أخذ عنه قبل هذه المحنة، وأكثر ما يروى لهم في المتابعات والشواهد، وأحياناً يروى لهم في الأصول لكن بمتابعة غيرهم لهم، وكثير منهم لم يصح ما رموا به.

- العبرة في الرواية بصدق الراوي وأمانته، وإتقان الحفظ، والثقة بدينه، وخلقه، وسلوكه والاستقامة على الدين، وخاصة إذا انفرد المبتدع بشيء ليس عند غيره، فليس من المصلحة ترك رواياتهم، لأن في تركها اندراساً للعلم، وتضييعاً للسنن.

(١) الكفاية ص ١٤٩، وفتح المغيث: ج ١ ص ٣٦٠، وعلوم الحديث ص ١٠٣.

-جميع من تكلموا فيه كان لأجل الوقف في القرآن، وكان ذلك بقصد الهجران والتنبيه على موقفه هذا، ولم يكن القصد ترك الرواية عنه، وليس ذلك بمانع من قبول روايته كما قرر ذلك الحافظ في الفتح.

ثانياً: التوصيات:

- أوصي طلبة العلم عامة بقراءة مقدمات كتب السنة المحققة تحقيقاً علمياً قوياً بأيدي كبار المحققين، والكتاب المعتدلين، وذلك لما في هذه المقدمات من الفوائد العلمية التي ينتفع بها المشتغلون بالسنة.

- كما أوصي طلبة العلم في أقسام الحديث وعلومه بتتبع ألفاظ الجرح والتعديل المنثورة في بطون كتب التراجم والطبقات للأئمة الجرح والتعديل، وشرح معناها، وتسكينها في مراتبها، وفي ذلك خدمة عظيمة للسنة النبوية لما يترتب عليها من الوقوف على حال الراوي والمروي ومن ثم قبول الحديث أو رده.

واحد لله رب العالمين

كتبه الدكتور

ناصر أبو عامر

٢٠٢٠/١١/١١ - ينبع البحر - المدينة المنورة -
المملكة العربية السعودية



المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.
- الإحكام في أصول الأحكام، للآمدي، ت: عبد الرزاق عفيفي، المكتب الإسلامي، بيروت - دمشق.
- الجامع المسند الصحيح، للبخاري، ت: زهير الناصر، دار طوق النجاة الأولى، ١٤٢٢هـ.
- اختصار علوم الحديث، لابن كثير، ت: أحمد شاكر، دار الكتب العلمية، بيروت.
- الإرشاد في معرفة علماء الحديث، للخليلي، ت: د. محمد سعيد مكتبة الرشد الرياض، ١٤٠٩هـ.
- الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، لأحمد شاكر، دار التراث، القاهرة، الثانية، ١٤٢٣هـ.
- بحر الدم، لابن المبرد، تحقيق وصي الله محمد عباس، دار الراية، الرياض، الأولى ١٤٠٩هـ.
- البحر المحيط في أصول الفقه، للزركشي، ت: ٧٩٤هـ، دار الكتبي.
- تاريخ الإسلام، للذهبي، ت: ٧٤٨هـ، ت: بشار عواد، دار الغرب الإسلامي، الأولى، ٢٠٠٣ م.
- تاريخ النقات، لأبي الحسن أحمد بن عبد الله العجلي الكوفي، ت: ٢٦١هـ.
- تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، ت: ٤٦٣هـ، ت: د. بشار عواد، دار الغرب الإسلامي، بيروت.
- التخريج ودراسة الأسانيد، لحاتم العوني، من الموسوعة الشاملة، هكذا.

- تدريب الراوي، للسيوطي ت ٩١١هـ، مكتبة الرياض الحديثة، ت: عبد الوهاب عبد اللطيف.
- تذكرة الحفاظ، لشمس الدين الذهبي، ت ٧٤٨هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى.
- تقريب التهذيب لابن حجر، ت: ٨٥٢هـ، دار الرشيد سوريا، الأولى، ١٤٠٦هـ، ت: محمد عوامة.
- تهذيب الأسماء واللغات: للنووي، ت: ٦٧٦هـ، طبعة: دار الكتب العلمية - بيروت.
- تهذيب التهذيب، لابن حجر، ت: ٨٥٢هـ، دار الفكر، بيروت، الأولى ١٤٠٤هـ.
- تهذيب الكمال، للمزي، تحقيق بشار عواد، مؤسسة الرسالة، بيروت، الأولى، ١٤٠٠هـ.
- الثقات للعجلي، ت: ٢٦١هـ، مكتبة الدار المدينة المنورة، الأولى ١٤٠٥هـ، ت: عبد العليم البستوي.
- الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة، لقاسم بن قُطُوبُغَا، ت: ٨٧٩هـ، ت: شادي آل نعمان، مركز النعمان للبحوث وتحقيق التراث، صنعاء، اليمن، الأولى، ١٤٣٢هـ.
- الثقات، لابن حبان، ت: ٢٥٤هـ، دار الفكر بيروت، الأولى ١٣٩٥هـ، ت: السيد شرف الدين.
- الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ت: ٣٢٧هـ، دار إحياء التراث، بيروت، ١٢٧١هـ، الأولى.
- حلية الأولياء لأبي نعيم ت ٤٣٠هـ، السعادة بمصر، العلمية، بيروت طبعة ١٤٠٩هـ بدون تحقيق.

- خلاصة تذهيب تذهيب الكمال، للخزرجي، مكتب المطبوعات، حلب، ١٤١٦هـ، ت: أبو غدة.
- ديوان الضعفاء والمتروكين، للذهبي، دار القلم، بيروت، الأولى، ١٤٠٨هـ.
- رسالة السجزي إلى أهل زبيد للسجزي البكري، (ت ٤٤٤هـ) ت محمد با كريمة الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الثانية، ١٤٢٣هـ.
- زيادات القطيعي، لدخيل اللحيدان، الجامعة الإسلامية بالمدينة، السنة الرابعة والثلاثون العدد ١١٤.
- سنن ابن ماجه: لابن ماجه القزويني ت ٢٧٣هـ: دار الفكر بيروت، ت: فؤاد عبد الباقي.
- سوالات السهمي، لحمزة السهمي ت ٤٢٧هـ، ت: موفق بن عبد القادر، مكتبة المعارف الرياض، ١٤٠٤هـ.
- سير أعلام النبلاء، للذهبي ت ٧٤٨هـ، الرسالة، بيروت، التاسعة، ١٤١٣هـ، ت: شعيب الأرنؤوط.
- الشذا الفياح، للأبناسي ت: ٨٠٢هـ، ت: صلاح هلل، مكتبة الرشد، ١٤١٨هـ.
- الشريعة لأبي بكر الأجرّي ت ٣٦٠هـ، تحقيق د. عبد الله الدميحي، دار الوطن، السعودية ١٩٩٩م.
- شرح أصول اعتقاد أهل السنة للالكائي، ت: أحمد الغامدي، دار طيبة السعودية، الثامنة، ١٤٢٣هـ.
- شرح علل الترمذي، لابن رجب، ت: ٧٩٥هـ ت: د. همام سعيد، مكتبة المنار، الأردن، ١٤٠٧هـ.

- صحيح مسلم، طبعة محمد فؤاد عبد الباقي، طبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة.
- الضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي، تحقيق: عبدالله القاضي، دار الكتب العلمية، الأولى، ١٤٠٦هـ.
- طبقات الحفاظ، للسيوطي، ت: ٩١١هـ، دار الكتب العلمية بيروت، الأولى، ١٤٠٣هـ.
- طبقات الشافعية الكبرى، لأبي نصر علي السبكي، هجر، الجيزة، ١٤١٣هـ، ت: د. الطناحي.
- الطبقات الكبرى: لابن سعد، ت ٢٣٠هـ، دار صادر بيروت.
- عمدة القاري لبدر الدين العيني ت ٨٥٥هـ، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- فتح الباري، لابن حجر، ت ٨٥٢هـ، دار المعرفة، بيروت، ت: محب الدين الطبري.
- فتح المغيث، للسخاوي، ت ٩٠٢هـ، العلمية، بيروت، الأولى، ١٤١٤هـ، ت: صالح محمد عويضة.
- الفصل في الملل والأهواء والنحل، لابن حزم الأندلسي، ت ٤٥٦هـ، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- قواعد التحديث، للقاسمي، دار الكتب العلمية بيروت، الأولى، ١٣٩٩هـ.
- الكاشف للذهبي ت ٧٤٨هـ، دار القبلة للثقافة الإسلامية بجدة، الأولى ١٤١٣هـ، ت: محمد عوامة.
- الكامل، لابن عدي، ت ٣٦٥هـ، دار الفكر بيروت، الثالثة ١٤٠٩هـ، ت: يحيى غزاوي.

- الكفاية في علم الرواية، للخطيب، ت ٤٦٣هـ، المكتبة العلمية المدينة المنورة، ت: السورقي.
- لسان العرب لابن منظور، ت ٧١١هـ، دار صادر - بيروت، الأولى.
- لسان الميزان لابن حجر، ت ٨٥٢هـ، مؤسسة الأعلمي، بيروت، الثالثة ١٤٠٦هـ.
- المحصول في علم أصول الفقه للرازي ت ٦٠٦هـ، ت: د. طه العلواني، مؤسسة الرسالة، الثالثة، ١٤١٨هـ.
- سؤالات أبي داود للإمام أحمد، لأبي عبد الله أحمد بن حنبل ت ٢٤١هـ، ت: د. زياد منصور، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الأولى ١٤١٤هـ.
- المسكوت عنه شرعا وعلاقته بالسنة والبدعة، للدكتور/ محمد أنور بيومي، مؤسسة العلياء بمصر، الأولى.
- معاني الأخيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار، للعيني، ت: أسعد الطيب، مكتبة الباز، ١٤١٨هـ.
- المعتمد في أصول الفقه - تحقيق: د. محمد حميد الله - المطبعة الكاثوليكية، بيروت ١٣٨٥هـ.
- معرفة علوم الحديث، للحاكم، ت: ٤٠٥هـ، العلمية، بيروت، الثانية، ١٣٩٧هـ، ت: السيد معظم.
- ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل، للذهبي، ت أبو غدة، دار البشائر، بيروت، الرابعة ١٤١٠هـ.
- المغني في الضعفاء، للذهبي، تحقيق نور الدين عتر، مصورة دولة قطر.
- مقدمة علوم الحديث، لابن الصلاح، تحقيق نور الدين عتر، مطبعة الأصيل، حلب، الأولى، ١٣٨٦هـ.

- المؤتلف والمختلف، للدارقطني، تحقيق: موفق بن عبد القادر، دار الغرب الإسلامي، الأولى، ١٤٠٦هـ.
- مقدمة علوم الحديث، لابن الصلاح، ت: ٦٤٣هـ، ت: د. عائشة (بنت الشاطيء)، دار المعارف.
- الموافقات، للشاطبي ت ٧٩٠هـ، ت: أبي عبيدة مشهور آل سلمان، دار ابن عفان، الأولى ١٤١٧هـ.
- الموقظة للذهبي ت ٧٤٨هـ، ت: أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب، الثانية، ١٤١٢هـ.
- ميزان الاعتدال للذهبي، ت ٧٤٨هـ، العلمية بيروت، الأولى، ١٩٩٥م، ت: عادل عبد الموجود.
- مناقب الإمام أحمد لابن الجوزي ت ٥٩٧هـ، ت: د. عبد الله التركي، دار هجر، الثانية ١٤٠٩هـ.
- منهاج الوصول في علم الأصول بشرح البدخشي والأسنوي، مطبعة محمد علي صبيح، القاهرة.
- منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليقها، لأبي بكر كافي، دار ابن حزم بيروت: الأولى، ٢٠٠٠م، وأصلها أطروحة ماجستير في الحديث من جامعة الأمير عبد القادر بقسنطينة الجزائر ١٩٩٨م.
- منهج النقد في علوم الحديث، نور الدين عتر، دار الفكر دمشق، الثالثة ١٤١٨هـ.
- نخبة الفكر لابن حجر ٨٥٢هـ، ت: الصباطي وعماد السيد دار الحديث بمصر، الخامسة، ١٤١٨هـ.
- ندوة علوم الحديث علوم وآفاق، بحوث لمجموعة من المؤلفين من الموسوعة الشاملة هكذا.

من رمي بالوقف في القرآن من المحدثين - وأثر ذلك على مروياتهم - دراسة نظرية -

- نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، لابن حجر، ت ٨٥٢هـ: نور الدين عتر، مطبعة الصباح، دمشق.
- نقض الدارمي على المريسي لأبي سعيد الدارمي ت ٢٨٠هـ، مكتبة الرشد ت الألمعي، الأولى ١٤١٨هـ.
- النكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي ت ٧٩٤هـ، ت: زين العابدين، أضواء السلف الرياض ١٤١٩هـ.
- الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، لمحمد أبو شُهبة (المتوفى: ١٤٠٣هـ) - دار الفكر العربي بدون.

* * * * *

فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
٨٩١	المخلص عربي
٨٩٣	المخلص إنجليزي
٨٩٥	المقدمة
٨٩٧	أسباب اختياري الموضوع
٨٩٨	دواعي البحث وأهميته
٨٩٨	مشكلة البحث
٨٩٩	حدود البحث
٨٩٩	الدراسات السابقة
٨٩٩	منهج البحث والدراسة
٩٠١	خطة البحث
٩٠٣	المبحث الأول: الوقف في القرآن وفيه مطلبان
٩٠٣	• المطلب الأول: التعريف بالبدعة
٩٠٨	• المطلب الثاني: التعريف بالوقف في القرآن
٩١٣	المبحث الثاني: من رمى بالوقف في القرآن في ميزان الشريعة والرواية، وفيه مطلبان
٩١٣	• المطلب الأول: حكم من رمى بالوقف في القرآن في ميزان الشريعة عند الفقهاء
٩١٨	• المطلب الثاني: حكم من رمى بالوقف في القرآن في ميزان الرواية عند المحدثين

٩٢٧	المبحث الثالث: الرواة الذين رموا بالوقف في القرآن، وعدتهم سبعة عشر راوياً، وفيه ثلاثة مطالب
٩٢٧	• المطلب الأول: من رمي بالوقف في القرآن من رجال الكتب الستة، وعدتهم تسعة
٩٤٢	• المطلب الثاني: من رمي بالوقف في القرآن من المحدثين عموماً، وعدتهم ثمانية
٩٥٠	• المطلب الثالث: دفاع أئمة الحديث ونقاده عن الرواة الذين رموا ببدعة الوقف في القرآن
٩٦٠	الخاتمة: وبها أهم النتائج والتوصيات
٩٦٤	ثبت المراجع
٩٧١	فهرس الموضوعات

